

العنوان:	الإطار العلمي لمراجعة الأصول المالية الرديئة بغرض تحسين جودة مراجعة القوائم المالية
المصدر:	مجلة الدراسات والبحوث المحاسبية
الناشر:	جامعة بنها - كلية التجارة - قسم المحاسبة
المؤلف الرئيسي:	خليل، محمد أحمد إبراهيم
مؤلفين آخرين:	عبدالله، هناء علي، يوسف، بان رياض(م. مشارك)
المجلد/العدد:	ع1
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2022
الشهر:	يونيو
الصفحات:	666 - 631
رقم MD:	1405394
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
اللغة:	Arabic
قواعد المعلومات:	EcoLink
مواضيع:	البنوك العراقية، الفساد المالي، المراجعة المالية، القوائم المالية
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/1405394

للإستشهاد بهذا البحث قم بنسخ البيانات التالية حسب إسلوب الإستشهاد المطلوب:

إسلوب APA

خليل، محمد أحمد إبراهيم، عبدالله، هناء علي، و يوسف، بان رياض. (2022). الإطار العلمي لمراجعة الأصول المالية الرديئة بغرض تحسين جودة مراجعة القوائم المالية. مجلة الدراسات والبحوث المحاسبية، ع 1، 631 - 666. مسترجع من

<http://search.mandumah.com/Record/1405394>

إسلوب MLA

خليل، محمد أحمد إبراهيم، هناء علي عبدالله، و بان رياض يوسف. "الإطار العلمي لمراجعة الأصول المالية الرديئة بغرض تحسين جودة مراجعة القوائم المالية." مجلة الدراسات والبحوث المحاسبية ع1 (2022): 631 - 666. مسترجع من

<http://search.mandumah.com/Record/1405394>

الإطار العلمي لمراجعة الأصول المالية الرديئة بغرض تحسين جودة مراجعة القوائم المالية

بإشراف د. محمد أحمد إبراهيم خليل

د / هنادي علي عبد الله

بإشراف د. هنادي علي عبد الله

الإطار العلمي لمراجعة الأصول المالية الرديئة بفرض تحسين جودة

مراجعة القوائم المالية)

أ.د / محمد أحمد إبراهيم خليل د / هناء علي عبد الله أ / بان رياض يوسف

مستخلص البحث

يتمثل الهدف الأساسي للبحث في تقديم إطار علمي وعملي مقترح لمراجعة الأصول المالية الرديئة باستخدام مدخل المراجعة على أساس المخاطر ودوره في تحسين جودة مراجعة القوائم المالية في البنوك العراقية.

وفي إطار تحقيق هذا هدف البحث فهناك مجموعة من الخطوات التي تمثل أهدافاً فرعية للهدف الرئيسي وهي: مناقشة مفهوم الأصول المالية الرديئة وخصائصها ومؤشرات قياسها والمخاطر الناجمة عنها وفقاً لما أوردتها للمعايير الدولية وبيان الأسباب التي تؤدي إلى نشوؤها. ومن جانب آخر اعتماد تطبيق المراجع الخارجي أسلوب المراجعة مستند إلى المخاطر وفقاً لمعايير المراجعة الدولية وإعداد منهجية علمية وعملية لأداء مهام عملية المراجعة بما يسهم في رفع جودة الأداء والاستعانة بالإجراءات التحليلية عند القيام بعملية التخطيط والتنفيذ لمهام عمله. وتحديد أهمية تطبيق الإطار العلمي المقترح في البنوك التجارية، ومدى أثر تطبيق الإطار العلمي المقترح لمراجعة الأصول المالية الرديئة جودة مراجعة القوائم المالية، ومن جانب آخر تحديد مدى دقة قياس وإفصاح البنوك التجارية عن الأصول المالية الرديئة، واختبار مدى أهمية ومعايير ومتطلبات الأطار العلمي المقترح لمراجعة الأصول المالية الرديئة باستخدام مدخل المراجعة على أساس المخاطر في البنوك التجارية، فضلاً عن ذلك هدف البحث دراسة أثر الأطار العلمي المقترح لمراجعة الأصول المالية الرديئة على التمثيل الصادق والعادل للقوائم المالية في القطاع البنكي، وإثبات فرض الدراسة البحثية وهو "يؤدي وضع إطاراً علمياً لمراجعة الأصول المالية الرديئة إلى تحسين جودة مراجعة القوائم المالية".

الكلمات المفتاحية : الأصول المالية الرديئة - جودة المراجعة - القوائم المالية IFRS9.

١ - الاطار العام للبحث

١/١ مقدمة

أنتجت التغييرات في بيئة الاعمال ضغوط على عمل المراجع، لذا يسعى المراجع الخارجي لإعداد منهجية تستند على تقدير المخاطر واعتماد الشك المهني حيث يعتبر الشك المهني أحد المهارات المرتبطة بالحكم المهني وكلاهما يعدان ميزة للمراجع الكفاء والفاعل، ويعزز فعالية المراجع من خلال اعتماد الإجراءات التحليلية لتقليل احتمالية الوقوع في خطأ أثناء مهام عملية المراجعة، فضلاً عن اعتماد التفكير بالتساولات (لماذا، وأين، وكيف) تكون البيانات المالية عرضة للتحريف (الجوهري) ضمن جلسات العصف الذهني بين فريق العمل لتقييم المخاطر واستخلاص النتائج وأجراء تعديلات على برنامج المراجعة بما يتناسب مع المخاطر التي تواجه العمل، وتحديد الإجراءات المناسبة لمراجعة الأصول المالية الرديئة التي توصف الأصل المالي غير عامل أو يتكبد خسائر أو بسبب انخفاض القيمة السوقية للأصل ويعد عباً على البيانات المالية ويكون مؤشر خطر يسبب الفشل المالي وصولاً إلى الإفلاس.

الأمر الذي أستدعى إلى تطبيق معيار الإبلاغ المالي IFRS 9 "الأدوات المالية" في مطلع ٢٠١٦، وتبني تطبيق المعيار يتطلب إجراء تعديلات في عرض البيانات المالية وإعادة تصنيف الأدوات المالية بما يتوافق ومتطلبات المعيار (سجى اكرم عبد الرزاق الشبيخي، ٢٠٢١، ص: ١٠). وقد أصدر البنك المركزي العراقي تعليمات إرشادية تعكس التأثيرات الجوهرية على عملية مراجعة، ما أوجب على المراجع الخارجي أن يفصح في تقريره عن مدى التمثيل الصادق والعاقل لنتيجة النشاط والمركز (محمد شفيق متب، ٢٠٢١، ص: ١٠) الأمر الذي يتطلب دراسة وتقييم المخاطر الأصول المالية وبالتحديد الرديئة منها، وأعداد خطة مستندة على المخاطر وبناء إستراتيجية لبرنامج لتحقيق فاعلية في إكتشاف التحريفات الجوهرية، واعتماد الإجراءات التحليلية المناسبة (رشيد محمود رشيد، ٢٠١٨، ص: ٣٦) ومن جانب آخر وجود قصور في دليل التدقيق رقم ٢ المطبق حالياً حيث لم يشير لفقرة الأمور الهامة بالرغم من تأكيد معيار المراجعة الدولي رقم ٧٠٠ على ألزم المراجع وضع فقرة الأمور الهامة كمعصر في تقريره، كما وقد أشار معيار المراجعة الدولي ٧٠١، ضرورة الإبلاغ عن أمور المراجعة ألهاهم وأن يفصح عنها في تقريره الأمر الذي سوف يعزز من جودة التقرير ومن جانب آخر يحدد الإجراءات المعتمدة ويزيل الغموض إمام المستفيدين وتزيد من قدرتهم على فهم ما ورد في التقرير (ها اياد على ٢٠٢٠: ٦٩-٧١).

ومن خلال دراسة واقع مراجعة البنوك التجارية في العراق يتضح وجود قصور وأضح من قبل المراجع الخارجي لكونه لا تعتمد دراسة وتقييم مخاطر المراجعة، وعدم الإقصاص عن خطر الأصول المالية الرديئة بالرغم من كونها أصلاً كامن أو موروث ينقل خطره من سنة للسنة التالية وينقل العبء من سنة إلى أخرى وصولاً إلى الفشل المالي وبعدها الإفلاس.

الامر الذي يتطلب اعتماد إستراتيجية لمراجعة الأصول المالية الرديئة مبنية على أساس تقدير المخاطر أعداد برامج المراجعة يستند إلى المخاطر سوف يسهم في زيادة القيمة المضافة لتقرير المراجع من خلال تبني تطبيق معيار المراجعة الدولي رقم ٧٠١ الأمور الاساسية لبيان أثر الأصول المالية الرديئة، ويسهم في تحسين جودة مراجعة القوائم المالية من خلال بناء

منهجية على أساس المخاطر، وتلأقي المسؤولية المهنية تجاه الطرف الثالث فيما يخص تحديد الأصول المالية الرديئة والإشارة إليها في تقريره وفقاً لمتطلبات المعايير الدولية، وفي ضوء ماسبق تتضح أهمية الدراسة الحالية من خلال تحليلها بشكل متكامل لمفهوم الأصول المالية الرديئة وأهمية دور المراجع الخارجي في توفير تأكيد معقول مبني وفقاً لأسس ومؤشرات معيارية حددتها معايير المحاسبة الدولية، فضلاً عن تبني أسلوب المراجعة وفقاً لمعايير المراجعة الدولية

٢/١ طبيعة المشكلة: -

ومن خلال دراسة واقع مراجعة البنوك في العراق يتضح وجود قصور وأضح وملوس من قبل المراجع الخارجي عند أعداد خطة المراجعة لكونها لا تعتمد على دراسة وتقييم مخاطر المراجعة بشكل عام والأمر يظهر جلياً من خلال عدم الإقصاد عن مخاطر الأصول المالية الرديئة كونها تعد أصلاً كأمناً أو أصل موروث وفي حال إهماله قد يصل البنك إلى الفشل المالي وبعدها الإقلاس.

ولبيان أثر الأصول المالية الرديئة من خلال إبداء رأي فني محايد يسهم في تحسين جودة مراجعة القوائم المالية ويرجع ذلك لوجود قصور لدى المراجع الخارجي لبناء منهجية على أساس المخاطر كمرتكز لجودة المراجعة، وهنا يظهر القصور جلياً فيما يخص تحديد الأصول المالية الرديئة والإشارة إليها في تقريره وفقاً لمتطلبات المعايير الدولية، ويرجع ذلك لعدم إدراك الخطوات الواجب تطبيقها لتقدير مخاطر للأصول المالية الرديئة.

ولذا تتحدد مشكلة البحث من عدة محاور كما يلي:

- المحور الأول: وجود قصور من قبل الإدارة في الإقصاد عن الأصول المالية الرديئة وعرضها في القوائم المالية، مما يؤثر على التمثيل الصادق لهذه القوائم.
- المحور الثاني: وجود قصور في أداء المراجع الخارجي في التخطيط لعملية المراجعة وتنفيذها فيما يخص تحديد الأصول المالية الرديئة والإشارة إليها في تقريره وانعكاس مخاطرها على البيانات المالية.
- المحور الثالث: -عدم إدراك الخطوات الواجب تطبيقها لتقدير مخاطر الاكتشاف وبالتحديد ضمن بند الأصول المالية الرديئة، وإجراءات المراجعة الواجب تنفيذها. وتكمن المشكلة في كيفية تحديد وتقدير مخاطر الاكتشاف وتعيين طبيعة إجراءات المراجعة الواجبة التطبيق وتحديد أثرها على تقرير المراجع الخارجي.

ومن المحاور السابقة يمكن صياغة مشكلة البحث في التساؤلات التالية:-

- أ- هل يوجد قصور من قبل الإدارة في الإقصاد عن الأصول المالية الرديئة؟ وعدم تحديد أثرها على قائمة المركز المالي وفرض الاستمرارية؟
- ب- هل يوجد قصور بخطوات إعداد برنامج المراجعة للأصول المالية الرديئة الذي يستند على تقدير مخاطر المراجعة؟ وهل يتم توثيق مراحل عملية المراجعة.
- ت- هل يقوم المراجع الخارجي بتطبيق الإجراءات التحليلية لأجل تحديد مؤشرات الأصول المالية الرديئة عند تنفيذ عملية المراجعة لتخفيض مخاطر الأصول الرديئة؟

- ث- هل يوجد قصور من قبل المراجع عند دراسة وتحليل بنود الميزانية يؤدي لعدم اكتشاف أثر الأصول المالية الرديئة وتحولها من الأصول المتداولة إلى أصول رديئة؟
- ج- هل يوجد نقصير من قبل المراجع في تحديث برنامج المراجعة بما يتوافق ومعايير المراجعة الدولية والمحلية بما ينعكس على رفع جودة المراجعة؟
- ح- هل وضع إطار مقترح لمراجعة الأصول المالية الرديئة يؤدي إلى تحسين جودة عملية المراجعة.

٢/١ أهداف البحث :

- يعتبر الهدف الرئيسي للبحث في تقديم إطار علمي متكامل لمراجعة الأصول المالية الرديئة بغرض تحسين جودة مراجعة القوائم المالية، ويتحقق الهدف الرئيسي من خلال تحقيق الأهداف الفرعية التالية:
- ١- مناقشة مفهوم الأصول المالية الرديئة وخصائصها ومؤشرات قياسها والمخاطر الناجمة عنها وفقاً للمعايير الدولية، وتوضيح كيفية الإقصاح عنها وتحديد أثارها السلبية على القوائم المالية وأثارها على القرارات الاستثمارية.
 - ٢- اعتماد أسلوب مراجعة مستند على معايير المراجعة الدولية وإعداد منهجية علمية وعملية للتخطيط لمهام عمله لرفع جودة الأداء، وتحديد الإجراءات التحليلية المناسبة وانعكاسها على جودة مراجعة القوائم المالية.
- إبراز أهمية دراسة وتحليل مخاطر اكتشاف الأصول المالية الرديئة وتقديرها وتحديد أثارها على مصداقية النتائج، وتحديد أهم الوسائل للسيطرة على المخاطر أو تخفيضها للحد من تأثيرها للمستوى المقبول وإبراز علاقة المخاطر بأهداف ومعايير وإجراءات المراجعة، وبيان مسئولية المراجع عن الإقصاح المحاسبي عن الأصول المالية الرديئة وفقاً لمعايير المراجعة الدولية.

٤/١ أهمية البحث :-

تبرز أهمية البحث من افتقار الأدبيات المحاسبية والمراجعة لمفهوم الأصول المالية الرديئة، وعدم وجود إجراءات لتحديد مخاطرها والإقصاح عنها في تقريره، لتوفير تأكيد معقول لمستخدمي القوائم المالية يستند البحث أهميته على المستوى العلمي والعملية على النحو التالي:-

الأهمية العلمية : يقدم البحث مساهمة في مجال تسليط الضوء على الأصول المالية الرديئة وتصنيفها وطرق قياسها والإقصاح عنها وفقاً لمتطلبات معايير المحاسبة الدولية 9 IFRS. وكذلك تحديد مخاطر الأصول المالية الرديئة وتقديرها وتحديد أثارها على استمرارية نشاط البنك، ومن جانب آخر وتحديد الاختبارات الجوهرية اللازمة لمراجعة الأصول المالية الرديئة بهدف الوصول للحكم المهني السليم ليتجنب المسألة القانونية من قبل الطرف الثالث وأولهم الإدارة

الأهمية العملية: تنبثق أهمية الجانب العملي للبحث من خلال الآتي:

- خ- عملية الإقصاح عن الأصول المالية الرديئة تعزز الثقة بالقوائم المالية ويخدم الطرف الثالث.
- د- سيتم تحديد مؤشرات للأصول المالية الرديئة وتحديد مخاطرها وتأثيرها على البنك.
- ذ- تحديد الإجراءات التحليلية التي سوف يعتمد عليها المراجع الخارجي عند أداء مهمة المراجعة.
- ر- اقتراح برنامج مراجعة للأصول المالية الرديئة للحد من أثارها السلبية ويسهم في رفع جودة الأداء وتقليل المسألة المهنية والقانونية. وتحسين عملية اتخاذ القرار الطرف الثالث.
- ز- اقتراح إطار علمي متكامل لمراجعة الأصول المالية الرديئة

٥/١ فرض البحث :-

وهو "يؤدي وضع إطاراً علمياً لمراجعة الأصول المالية الرديئة إلى تحسين جودة مراجعة القوائم المالية .

٦/١ مناهج البحث العلمية :-

يعتمد البحث على استخدام عدة مناهج للجانب النظري والجانب التطبيقي للبحث كما يلي:
س- يعتمد الجانب النظري في أعداده وفقاً للمنهج الاستقرائي من خلال استقراء الدراسات والمؤلفات والدوريات ذات الصلة بالموضوع العربية والأجنبية والاعتماد على معايير المراجعة الدولية والمحلية.

ش- يعتمد الجانب التطبيقي على المنهج الاستنباطي حيث يتم استنباط علاقة ربط بين التخطيط باعتماد أسلوب تقدير المخاطر وانعكاسه على جودة الأداء للمراجع وانعكاسه على تخفيض المسؤولية التصيرية. ومن جانب آخر إضفاء مصداقية وموثوقية من خلال ملاحظات يقدمها التقرير للإدارة وتسهم بعملية اتخاذ القرار السليم.

٢- الدراسات السابقة

تتناول البحث العديد من الدراسات السابقة من خلال محورين أساسيين:-

المحور الأول الدراسات التي تناولت الإفصاح عن الأصول المالية الرديئة.

المحور الثاني تناولت إجراءات تنفيذ عملية مراجعة الأصول المالية الرديئة بغرض تحسين جودة مراجعة القوائم المالية.

١- دراسة (Nadia, Cipullo, and Rosa, Vinciguerra, 2014)

هدفت الدراسة إلى تحليل تأثير القواعد المحاسبية على السيولة في البنوك وتقييم ما إذا كانت التقارير المالية تعكس بشكل صحيح وتعرض المخاطر والتحقيق من محتويات المعيار الدولي للإبلاغ المالي IFRS 7 فيما يتعلق بالإفصاح عن مخاطر السيولة. ومن أهم نتائج الدراسة: أنه ينبغي على المعايير المحاسبية أن تعطي معلومات مفيدة للتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية. وعدم وجود إطار من حيث مفهوم السيولة معد بصورة منهجية ويتم بناءها من أجل المساهمة في إفصاح كافي للتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية

٢- دراسة (Francesco Muriana, Sebastiano Mazzù, 2018)

هدفت الدراسة لتقديم اقتراحات لإدارة القروض المتعثرة (NPL) من خلال اختيار إطار المناسب لها، وبناء إستراتيجية تخفيض حجمها في الميزانية أو خارج الميزانية وتقديم الحلول التي تكمن في توجيهيين أولاً معالجة اللوائح التي صدرت في أعقاب الأزمة المالية، وثانياً وجوب عمل محافظ للقروض لتحقيق الإستراتيجية للحد من القروض المتعثرة .

وتوصلت الدراسة لعدة نتائج وأهمها: بضرورة اعتماد البنك لنظام للإنذار المبكر " ليتمكن من تحدد القروض المتعثرة والتخطيط لمعالجتها، فضلاً عن اختيار الأصول المقتناة والتخطيط لها وتحديد أثرها على أرباح البنك ورأس المال وتغطية النسيب.

٢- دراسة (Casta et al, ٢٠١٩)

هدفت الدراسة لبيان التأثيرات الأصول المالية قصيرة الأجل الناتجة عن تطبيق المعيار المتمثلة بانخفاض الإرباح المحتجزة واحتياطات حقوق الملكية بشكل رئيسي بسبب تطبيق نموذج الخسائر

الائتمانية المتوقعة الجديد الذي جاء به المعيار وكيف استوعبت البنوك سياستها المحاسبية للتخفيف من تلك التأثيرات الغير ملائمة لها.

وأهم النتائج التي توصلت لها الدراسة أن البنوك عينة البحث تستخدم أحكامها التقديرية لتقليل من مستوى مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة على القروض عندما يكون التأثير غير ملائم على الأرباح المحتجزة واحتياطات حقوق الملكية.

٤- إسراء على جاسم العكيلي، ٢٠٢١

تهدف الدراسة على إلى تسليط الضوء على الأصول السامة وتأثيرها على المركز المالي والقيمة العادلة لذا ركزت الباحثة على دراسة وتحليل الأصول السامة وخصائصها وانعكاسها على القيمة السوقية للأسهم ومواجهة مخاطرها.

وأهم ما توصلت إليه الدراسة من استنتاجات كانت :- أن الأصول السامة تتمثل بالديون المتعثرة التي تشكل خطر على الموجودات بصورة عامة وقد تصل إلى حالة الإفلاس وأن ظاهرة منح القروض بدون ضمانات كبيرة وكذلك التسهيلات الائتمانية هي السبب الرئيسي في التعثر الحاصل في البنوك العراقية.

٥- دراسة علي ناظم مهدي الجنابي ٢٠١٩

تهدف الدراسة إلى التعرف عن نشأة الأصول السامة ومخاطرها وتوضيح دورها ضمن مقررات لجنة بازل للرقابة المصرفية في إدارة مخاطر الأصول السامة وتحديد خطوات المراجعة الداخلية وإدارة المخاطر ودور المراجع الداخلي في تقييمها وتحسين فاعليتها وتأثيرها على مدى كفاية رأس المال لمواجهة المخاطر البنكية وبالتحديد القروض العقارية كنشاط رئيسي لها.

وأهم ما استنتجته الدراسة أن الأصول السامة تشمل الديون المتعثرة والبنود خارج الميزانية وتم تسميتها بهذا الاصطلاح نتيجة لخطورة تلك الأصول وما سببته تلك الأصول من تعثرات مالية وإفلاس لكبريات البنوك وتدهور النظام المالي العالمي. فضلاً عن عدم وجود أسواق نشطة لتداول الأصول السامة وعدم التزام البنوك العراقية بالمعايير الدولية للإبلاغ المالي والمعايير المحاسبية الدولية مما يجعلها عرضة للمخاطر السوقية للأصول السامة.

٦- محمد شفيق متعب ٢٠٢١

تهدف الدراسة إلى قياس وتحليل مستوى تطبيق متطلبات IFRS 9 من حيث تصنيف وقياس الموجودات المالية وقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة من قبل البنوك المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية من جانب، وقياس تأثير تطبيق متطلبات المعيار من حيث تصنيف وقياس الأصول المالية وقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة على تصميم وتنفيذ برنامج المراجعة المعد من قبل مراجع الخارجي وتقريره النهائي من جانب آخر تقديم برنامج مراجعة مقترح على وفق متطلبات المعيار.

وقد توصلت الدراسة لمجموعة من الاستنتاجات أهمها :- أن هناك اختلافات كبيرة بين مستويات التطبيق لمتطلبات المعيار من قبل البنوك عينة الدراسة خلال الفترة المبحوثة، ولا يزال المعيار غير مطبق تماماً ويوجد تأثير لتطبيق متطلبات IFRS 9 على تصميم وتنفيذ برنامج المراجعة المعد من قبل مراجع الخارجي و تقريره النهائي.

أهم ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة :-

هو تقديم إطار علمي ومهني لمراجعة الأصول المالية الرديئة بغرض تحسين جودة مراجعة القوائم المالية وذلك من خلال :-

- ❖ التأكيد من إجراءات البنوك حول تصنيف وقياس والإفصاح عن الأصول المالية الرديئة
- ❖ أعداد متطلبات التخطيط لعملية المراجعة باعتماد الإجراءات التحليلية والتركيز على المراجعة المستندة إلى المخاطر باستخدام المؤشرات المالية لتحديد الأصول المالية وتصنيفها وفقاً لمتطلبات تطبيق معيار IFRS 9 وبالإعتماد على تطبيق أسلوب المراجعة المستندة إلى المخاطر وموضحاً أثر تبني أغلب معايير المراجعة وأهمها (٢٢٠، ٢٤٠، ٣٠٠، ٣١٥، ٣٣٠، ٥٤٠، ٥٢٠، ٥٦٠، ٥٧٠، ٧٠٠، ٧٠١، ٣٠٠٠) لتحسين جودة مراجعة القوائم المالية.
- ❖ تقديم خطة مراجعة مستندة بإستراتيجية تقييم وتقدير مخاطر الأصول المالية الرديئة في البنوك.
- ❖ إيضاح كيفية تنفيذ إجراءات مراجعة المستندة إلى المخاطر بالنسبة للأصول المالية الرديئة.
- ❖ إيضاح أثر الإطار المقترح على تحسين جودة مراجعة القوائم المالية من خلال مراجعة الأصول المالية الرديئة باستخدام أسلوب المراجعة المستند إلى المخاطر.

٣- مدخل مفاهيمي عن الأصول المالية الرديئة

٣/١: مقدمة من الأصول من منظور محاسبي^(*):

اصطلاحاً أوردت بعض الأدبيات أن مفهوم الأصول أو الموجودات قد توسع ليشمل جميع ممتلكات المملوكة في الوحدة، وفي نهاية القرن التاسع عشر بدأت الأصول تأخذ مكاناً بارزاً في الأدبيات المحاسبية، حيث ظهرت وجهة نظر أوسع للأصول وعرفت بأنها تمثل منافع محتملة. ويتضمن مصطلح الأصول ASSETS عموماً المدخلات أو الموارد الاقتصادية التي يملكها البنك وتعود بفائدة اقتصادية عليه مثل (الأراضي، المباني، الحسابات المدينة، النقدية) وتعتبر ضماناً للدائنين وأصحاب الحقوق (Williams, P. Leonard, 2003: 133). وقد عرفها Kieso بمنافع اقتصادية متوقع الحصول عليها في المستقبل، وللوحدة الاقتصادية حق الحصول أو السيطرة على هذه المنافع نتيجة العمليات والإحداث السابقة (Donald E. Kieso, 2015: 55)

وقد حدد معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS9 "الأدوات المالية" الأصول المالية بكونها أي أصل كان يكون عبارة عن نقد، أو أداء حق ملكية لمنشأة أخرى، أو حق تعاقدى لقبض النقد، أو حق تعاقدى لمبادلة أصل مالي، أو التزام مع الغير بموجب شروط، عقد لتسوية أدوات حقوق الملكية خاصة بالبنك وغير مصنف أنه أداة لحق ملكية (محمد أبو نصار & جمعة حميدات، ٢٠١٨: ٦٣٠)، كما وقد صنفها المعيار رقم IFRS9 ضمن الفقرة ١/٤ الأصول المالية بفرض القياس اللاحق . إلى ثلاثة أصناف وعلى النحو الآتي: (المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ "الأدوات المالية" Deloitte, ٢٠١٨: ١٧)

- الأصول المالية التي يتم قياسها لاحقاً بالتكلفة المستهلكة (التكلفة المطفأة) (Amortized Cost)
- الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر (F V T O C I).
- الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر (F V T P L).

ثانياً: مفهوم الأصول المالية الرديئة :

وفي اللغة الانكليزية Bad Assets تعني الأصول الرديئة، وتوصف بالرديئة لأن قيمتها الحقيقية أقل بكثير من قيمتها الظاهرة في قائمة المركز المالي، فضلاً عن عدم قابليتها للتحويل، ولم يتم قياسها والإفصاح عنها بصورة مباشرة في القوائم المالية، وتتعدد مسمياتها حيث يطلق عليها أحياناً (الأصول المتعثرة، الأصول المتراكمة، الأصول المجمدة، الأصول الحرجة، الأصول المقيدة أو غير العاملة) (Elliot, 2009: 1)، وقد عرفها القيسي بأنها الأصول التي شهدت انخفاضاً كبيراً في قيمتها وتقرر لسوق نشط لبيعها، ومن التعريف حدد شرطين كي تعتبر الأصول سامة، وهما: الأول انخفاض قيمتها بشكل ملحوظ، والثاني عدم وجود سوق مخصص لها (د. خالد ياسين القيسي، ٢٠١٩: ٦٨).

وأهم ما يميز الأصول المالية الرديئة هي ذات مخاطر مرتفعة. لذا تعد السبب الرئيس في فشل البنوك والمؤسسات المالية، لأن تأثيرها يمتد لرؤوس مال البنك والسيولة والتدفقات النقدية، كما وتعد أداة لتقييم الأداء في البنك وتحديد مستوى جودته وتحديد المخاطر، فضلاً عن تحديد كفاية المخصصات

(*) يستخدم مصطلح الأصول وترادفها Assets في اللغة الانكليزية وبعض الدول تستخدم مصطلح موجودات ومنها العراق، وتشير بعض المصادر بأن المصطلح Asset اشتق من الكلمة الفرنسية Assez في القرن السادس عشر، حيث يتم استخدام هذه الكلمة للمدين المغلس في تسوية ديونه.

اللازمة لها. لذا تمثل الأصول الرديئة عباً على المركز المالي للبنك، لما لها من أثر سلبي على القوائم المالية، وعلى كفاءة مؤشرات تقييم أداء البنك، وأن عدم الإفصاح عنها سوف ينعكس على مدى مصداقية القوائم المالية ورأي المراجع الخارجي (ابراهيم الكراسنة، ٢٠٠٦: ٣٤).

ومن خلال ما تقدم ترى الباحثة إنه يجب أن يتم تصنيف الأصول المالية الرديئة من منظور الوحدة الاقتصادية علي النحو الآتي وذلك وفقاً لما مؤشر إزاء كل منها الأصول المتعثرة والأصول المالية السامة والأصول المالية الرديئة.

٣/٢ خصائص الأصول المالية الرديئة:

حدد مجلس معايير محاسبة القطاع العام الأمريكي بموجب بيان المبادئ المتعلقة بالأصول المالية والأصول المحتملة والحقوق التعاقدية خصائص الأصول المالية الرديئة، وهي الخصائص الرئيسية، كما يأتي (PSAB, 2013: 15):

- يجب أن تكون هناك حالة أو وضع قائم عنها في تاريخ إعداد القوائم المالية:
- يجب أن تكون الأصول ناتجة عن أحداث اقتصادية سابقة:
- عدم تحقيق الأصول للتدفقات النقدية والعوائد للوحدة الاقتصادية (نادر قاسم داود الطائي، ٢٠١٧: ٣٠).
- يجب أن تكون قيمتها القابلة للتحقق أقل من قيمتها الدفترية وأن تكون مستمرة بالانخفاض (محمد عبد المجيد عطية، ٢٠١٤: ٢٩)

ومما سبق يمكن للباحثة تحديد مفهوم للأصول المالية الرديئة: بأنها أصول مالية فقدت الخصائص أو جزء منها بشكل مباشر أو بشكل تدريجي، لذا تعد الأصول المالية الرديئة عباً على المركز المالي بسبب تدني قيمتها، مما يسبب تضخيماً بقيمة المركز المالي للبنك، لكونها تظهر في القوائم المالية بأكثر من قيمتها الحقيقية، وبذلك تكون قد فقدت صفة السيولة والتحول للنقد بالأجل القصير، فضلاً عن احتمالية الاستمرار في انخفاض قيمتها بالمستقبل، مما يقلل من درجة جودتها بالنسبة للأصول المالية الأخرى، وبذلك تكون أحد أسباب الفشل أو الإفلاس مستقبلاً.

٣/٣ التصنيفات الرئيسية للأصول المالية الرديئة:

هناك ثلاثة تصنيفات رئيسية للأصول الرديئة وهي: (Loughran, Maier, 2013: 2)

١- أولاً: الأصول المتعثرة: وتشمل الديون المتعثرة والمتأخرة السداد، والأرصدة المدينة،

٢- الأرصدة النقدية المجمدة والمقيدة غير القابلة للاسترداد

٣- الأصول المالية الأخرى المقيدة بسبب الالتزامات والمطلوبات والديون الخارجية.

ترى الباحثة إن هناك مصدر آخر لتوليد الأصول المالية الرديئة هو الخسائر غير الاعتيادية التي تنعكس بالتالي على انخفاض كبير في قيمة الأصل المالي المتعرض للخسائر، والتي تكبدتها البنوك، ومسببها قد تكون الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية، مما يولد أصلاً مالياً رديئاً يضر قيمة الميزانية. لذا توصي الباحثة بضرورة التفريق بين الأصول المالية عموماً، وبحسب درجة ميزتين أساسيتين هما الجودة والمخاطر، ليكون لدينا نوعين أساسيين من الأصول (الأصول المعيارية أو الجيدة، والأصول الرديئة) وتشتمل كلاً من المجموعتين تصنيفات أصول أخرى.

٣/٤ القياس والإفصاح المحاسبي للأصول المالية الرديئة وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية.

ويتم تناول هذه الجوانب من خلال النقاط التالية:-

أ- مفهوم الاعتراف بال أصول المالية الرديئة:- يتمثل مفهوم الاعتراف المحاسبي في إدراج البنود في قائمة المركز المالي أو قائمة الدخل. ووفقاً للتعريف يوجد شرطين أساسيين للاعتراف هما:

- إذا كان من الممكن قياس تكلفة البند بدقة.
 - احتمال وجود تدفقات مستقبلية مرتبط بالبند سواء داخلة أو خارجة.
- والقياس المحاسبي يعد "عملية تحديد للقيمة النقدية للعناصر ، وتتضمن الأساس المناسب لعملية القياس ومفهوم الأساس المناسب للقياس طبقاً لإطار إعداد وعرض القوائم المالية والاختيار بين أسس القيم المختلفة بما يناسب البند موضوع القياس (هاني عبد المقصود منصور، ٢٠١٦: ٦٩)، ويتضمن القياس المحاسبي بنوداً قابلة للتحديد الموضوعي، وبنوداً تخضع للتقدير الشخصي. حيث أن كثيراً من بنود القوائم المالية لا يمكن قياسها بشكل موضوعي، لذا فإن عملية التقدير تقوم على الاجتهاد الشخصي، مستنده لأحدث المعلومات والتقديرات، وتعتبر جوهر عملية إعداد القوائم المالية، وتظهر بشكل واضح في حالة الأصول الرديئة، بسبب بطبيعتها غير المؤكدة (ندى كاكي بيره لواني، ٢٠١٦: ١٠٦).

ترى الباحثة أن قياس الأصول المالية الرديئة سوف يعتمد القياس اللاحق لضمان عدالة وثقة القياس مع ضرورة وجود الدليل الموضوعي على انخفاض قيمة الأصول المالية ليعد كمؤشر يحدد قيمة الانخفاض الحاصل في الأصل المالي، فضلاً عن ضرورة متابعة المخصصات الخاصة بالأصول المالية الرديئة والجمع بين المعلومات التاريخية والمعلومات المستقبلية.

وأبرز ما جاء في المعيار الدولي للتقرير المالي رقم (٩) الأدوات المالية: "الاعتراف الأولي بالأصول المالية بالقيمة العادلة عند تعاقد المنشأة لشراء أو بيع أصول ماليه، ويتم استخدام تاريخ التعامل أو تاريخ التسوية كأساس للاعتراف والإثبات في الدفاتر بشكل أولي. وعند القياس اللاحق للأصل المالي بعد (تاريخ الاقتناء) يقاس الأصل المالي بالقيمة العادلة دون أي إضافة تكاليف أخرى. وتم تصنيف الأصول المالية بناءً على ما ورد في المعيار رقم (٩) بالفقرة ١٠٤ فضلاً عن تصنيفها استناداً إلى نموذج الأعمال للأداة المالية والتدفقات النقدية الناشئة عن العقد إلى ثلاث فئات وهي (IFRS9, 2018:7).

- الأصول المالية بالتكلفة المطفأة أو (المستنفدة).
- الأصول المالية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر (بيان الدخل):
- الأصول بالقيمة العادلة من خلال دخل شامل آخر وتقييم بالقيمة العادلة (نجد أبو نصار، جمعة

مهيدات، مرجع سبق ذكره: ٦٣٣)

وقد تطرق المعيار IFRS9 الخاص باحتساب المخاطر والخسائر الائتمانية المتوقعة ضمن منهجية التدني من خلال نموذج لخسائر التدني Recognition of expected credit losses، ووجب على البنك الاعتراف بخسائر تدني بتاريخ التقرير للأصول المصنفة بالتكلفة المستنفدة، والأصول بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر. وقد أورد المعيار تعريف الخسائر الائتمانية بكونها الفرق بين جميع التدفقات التعاقدية المستحقة للوحدة الاقتصادية وفقاً للعقد، وجميع التدفقات النقدية التي تتوقع الوحدة استلامها أي كل عجز نقدي.

- يتم تخفيض الأصول المالية بقيمة مخصص الخسائر الائتمانية وليس الاعتراف بها عند تكبدها، فضلاً عن وجوب قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة وتسجيلها بحساب مجمع لمخصص الخسائر تدني بالقيمة العادلة (مجلس معايير المحاسبة الدولية، ٢٠١٨: ١٣)
- وأشار المعيار إلى ضرورة قياس الخسائر المتوقعة والمحتمل حدوثها خلال ١٢ شهراً، وحدد خطوات تعتمد إذا لوحظ وجود زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف الأولي، وتعد هذه الخطوات أداة لتحديد التدني الذي يتم الاعتراف به خسائر الائتمان المتوقعة ECL.

وقد أشار إلى الحالات التي يستوجب فيها قياس الأصول المالية الرديئة وهي كما يلي: نجد عبد الحميد عطية، "مراجع سبق ذكره"، ص ٦٦٠

- وجود مخالفات في شروط العقد، مثل عدم سداد الفوائد أو أصل المبلغ.
- اختفاء السوق النشطة للأصل المالي، بسبب الصعوبات المالية.
- وجود بيانات واضحة تشير إلى وجود انخفاض يمكن قياسه في التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من مجموعة الأصول المالية منذ الاعتراف الأولي بها، فضلاً عن عدم قابليتها للحصول.

ب- المؤشرات الأساسية لقياس الأصول المالية الرديئة:

أن مخاطر التعثر المالي تأتي في الغالب من نوعية الأصول وصعوبة تحويلها إلى سيولة، مما يتطلب تقييم جودة الأصول، لذا تُعد هذه المؤشرات أداة رقابية يتم استخدامها للإنذار المبكر لقياس مدى جودة الأصول المالية، لأنها تحدد أوجه القصور في قدرة الإدارة على تحديد ومراقبة وضبط المخاطر المتعلقة بالأصول المالية واكتشافها للأصول المالية غير العاملة، ومن هنا تتبع أهمية المؤشرات لكونها تساعد على تصنيف نوعية الأصول المالية، مما ينعكس على تحديد حجم المخاطر الحالية والمستقبلية، والأخذ بنظر الاعتبار مدى كفاية المخصصات وتوضح أهمية هذه المؤشرات من خلال النقاط الآتية:

- ✓ تقييم سلامة المركز المالي للوحدة الاقتصادية والبنك بشكل خاص.
- ✓ تسهم في ترسيخ مبدأ الشفافية والإفصاح وإتاحة المعلومات للجهات المستفيدة منها.
- ✓ تدعم عملية الكشف المبكر عن المخاطر المالية، الائتمان، السيولة، وتحديد مكان الخطر في هيكل الأصول المالية للبنك بشكل خاص.

وتشتمل المؤشرات الأساسية للأصول المالية الرديئة على جانبين هما:-

❖ المؤشرات الرئيسية والإضافية للأصول المالية الرديئة

❖ المؤشرات الجزئية للأصول المالية الرديئة (مصر علي كامل الدوي، ٢٠١٣: ١١٣)

٢/٥- الإفصاح المحاسبي عن الأصول المالية الرديئة وفقاً لما ورد في معايير المحاسبة الدولية

يقصد بالإفصاح في المجال المحاسبي هو توفير معلومات ملائمة لمستخدمي المعلومات وتُظهر القوائم المالية جميع المعلومات الرئيسية التي تهم مستخدمي القوائم المالية، لتساعد في عملية اتخاذ القرار السليم وهو الغرض الرئيسي للإفصاح.

وتكمن الأهداف الأساسية للإفصاح عن الأصول الرديئة فيما يلي (عيسى كامل جودة الليالي، ٢٠١٥: ٦٦):

- تقدير مخاطر الأصول المالية الرديئة، والتوقيت للتدفقات النقدية الداخلة والخارجة المرتبطة بها.

■ الإفصاح عن مدى أهمية الأصول المالية الرديئة وتأثيرها على الوضع المالي وانعكاسها على الأداء العام للبنك وأثرها على تدفقاتها النقدية، سواء كانت ظاهرة في الميزانية أم خارجها.

■ توفير معلومة عن رصيد الأصول المالية الرديئة، ومخاطرها، وتحديد سياسات التحوط للمخاطر الناجمة عن الأصول المالية الرديئة.

٢/٤ الإفصاح المعاسبي عن الأصول المالية الرديئة في البنوك :

تعد الأصول المالية الرديئة من المشاكل الرئيسية التي تواجه البنوك في أغلب دول العالم، وقد تعرضت البنوك لمشاكل حقيقة في مجال منح الائتمان، وتعد من أخطر المشاكل كونها تهز الثقة بالقطاع البنكي نتيجة لمخاطر الائتمان. والآثار الناتجة عن مشكلة الأصول المالية الرديئة، لأنها تعد عبئاً على البنك. ويتفاقم المشكلة قد تصيب البنك بالشلل، بسبب نقص السيولة، وعدم تحقيق عوائد أو إيرادات من الفوائد عن هذه الأصول، مما يعرض البنك للخسائر المؤكدة على المدى القصير والمتوسط والطويل

ويمكن تلخيص متطلبات الإفصاح التي نصت عليها المعايير الدولية بالآتي (لدارك عبد

العال حماده، ٢٠١١: ١٦٦):

- وصف السياسة المحاسبية المتبعة لتحديد الأصول المالية الرديئة، ويضمنها القروض والتسهيلات البنكية والملف والديون الرديئة، والديون المدعومة، وتحميلها على المصروفات.
 - جدولة المخصصات للديون المشكوك في تحصيلها التي حدثت خلال الفترة،
 - تحديد المبالغ المكونة كمخصص للأصول المالية الرديئة في تاريخ الميزانية.
 - تحديد إجمالي قيمة الأصول المالية الرديئة الظاهرة في الميزانية والقروض والسلف التي لم يتم احتساب فوائدها لوجود شكوك محيطة بإمكانية تحصيلها
- لقد تم إصدار معيار الإبلاغ المالي (IFRS7) للإفصاح عن الأدوات المالية، وما يتعلق بالمخاطر الناتجة عنها، وأبرز ما جاء في المعيار يخص تلك الأدوات المالية والإفصاحات التي تخص قائمة الدخل الشامل فيما يتعلق بالأصول المالية الرديئة بما يلي (IFRS7,2018:5) :
١. الإفصاح عن صافي المكاسب والخسائر الناشئة عن الأصول المالية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة أو الدخل الشامل الآخر.
 ٢. الإفصاح عن دخل ومصروف الفائدة للأصول المالية.
 ٣. إجمالي دخل ومصروف الفائدة للأصول المالية التي يتم قياسها بالتكلفة المستنفذة، أو من خلال الدخل الشامل الآخر.
 ٤. دخل ومصروف الأتعاب الناشئة عن الأصول المالية والاحتفاظ بها.
 ٥. تحليل المكسب أو الخسارة التي تم إثباتها في قائمة الدخل الشامل والناشئة عن إلغاء إثبات أصول مالية تم قياسها بالتكلفة المستنفذة.

تسرى الباحثة لغرض تلبية متطلبات الإفصاح عن الأصول المالية الرديئة عند أعداد القوائم المالية الإفصاح عن الأصول المالية الرديئة وفقاً لما جاء بمعيار الإبلاغ المالي رقم ٩ ومعيار ٧ يتوجب على المراجع أن يلاحظ ضمن القوائم المالية والتقارير المالية مايلي.

٦. يجب الاعتراف بخسائر التدني بتاريخ التقرير للأصول المصنفة بالتكلفة المستنفذة، والأصول بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر ويتم تخفيض الأصول المالية بقيمة مخصص الخسائر الائتمانية وليس الاعتراف بها عند تكبدها.

٧. كما أوجب الاعتراف عن مخاطر جوهرية في الائتمان منذ الاعتراف الأولي وحد خطوات تدني الذي يتم الاعتراف به خسائر الائتمان المتوقعة ECL وهي كما يلي:-
- ❖ الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى ١٢ شهراً وتحسب الفائدة/ العائد على أساس أجمالي الدين (أدوات دين منتظمة)
 - ❖ الخسائر الائتمانية المتوقعة لكامل عمر الأصل المالي وتحسب الفائدة/العائد على أساس أجمالي الدين (في حالة حصول ارتفاع بمستوى مخاطر الائتمان)
 - ❖ مرحلة احتساب الخسائر الائتمانية لكل عمر أداة الدين تعلق الفائدة/ (أدوات دين غير منتظمة)

٨. الإفصاح عن السياسة المحاسبية المتبعة لتحديد الأصول المالية الرديئة، والقروض والتسهيلات البنكية والسلف والديون الرديئة، والديون المعدومة، والديون المعدومة التي سبق شطبها.
٩. الإفصاح عن مخصص للديون المشكوك في تحصيلها، ومخصص للأصول المالية الرديئة في تاريخ الميزانية والإفصاح عن إجمالي قيمة الأصول المالية الرديئة الظاهرة في الميزانية والقروض والسلف التي لم يتم احتساب فوائدها لوجود شكوك محيطة بإمكانية تحصيلها، ويطلق عليها الفوائد المعلقة أو المتوقفة وكذلك الأسس المستخدمة لتحديد المبالغ المحملة عليها.
١٠. الإفصاح عن الضمانات الرهنية
١١. على الوحدة تقديم الإفصاح بتقريرها عن المخاطر ويجب أن تكون أقصاحات نوعية وإفصاحات كمية عن المخاطر وأهمها (مخاطر الائتمان، مخاطر السيولة، مخاطر السوق ويطلق عليها تحليل الحساسية).

٤- المراجعة على أساس المخاطر كمدخل لمراجعة الأصول المالية الرديئة.

٤/١ مفهوم ونشأة مخاطر المراجعة

يتوجب على المراجع عند أداء مهام عملية المراجعة تبني التخطيط السليم وتصميم إجراءات على ضوء تقديره للمخاطر التي قدرها، فضلاً عن استقراء أهم الارشادات المهنية المتعلقة بمخاطر المراجعة والتعرف عليها وتقديرها (مخاطر محمد عباس أحمد، ٢٠١٩: ١٢٦-١٢٧)، حيث أصبحت مخاطر المراجعة أمراً واقعاً يهدد عملية المراجعة لذا يتوجب على المراجع تحديد أنواعها وخطورها.

أما بدايات تحديد تعريف لخطر المراجعة وتحديد مكوناته وكيفية قياسه فكانت بواسطة مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي في التقرير رقم ٣٩ لسنة ١٩٨١ وتقرير رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٣ عرفها المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين AICPA ضمن (SAS رقم ٤٧) بعنوان Audit Risk and Materiality مخاطر المراجعة أنها خطر فشل المراجع الغير مقصود في تعديل رأيه بشكل ملائم عن القوائم المالية التي تحتوي على تحريفات جوهرية (Arzhenovskiy S.V., Bakhteev A.V., Sinyavskaya T.G., Hahonova N.N., 2019:76)

يرى (أبو بكر) أن الخطر الكلي في عملية المراجعة عندما يكون كبير يشكل تأثير سلبي على رأي المراجع وهو من خلال أبداء رأي غير صحيح، أو قد تكون المخاطر ناتجة عن عدم قدرة المراجع من التأكد من تطبيق البنك محل المراجعة للسياسات أو المبادئ المحاسبية المتعارف عليها مع ثبات في تطبيقها من فترة إلى أخرى وهذا الأمر يعد أحد أهم حيثيات التي يقيها الطرف الثالث على المراجع الخارجي عندما يكتشف تقريراً مضللاً أو في حالة وجود علاقة بين الخصائص التي حدثت واعتماده في اتخاذ قراره على تقرير المراجع (أبو بكر أحمد عبد الله سبيل، ٢٠١٥: ٥٢-٥٣).

ومن خلال ماتقدم ترى الباحثة أن خطر المراجعة أو خطر المراجعة المقبول (Acceptable Audit Risk) هو قياس لكيفية استعداد المراجع الخارجي لقبول احتمال أن تتضمن القوائم المالية لتحريفات جوهرية بعد الانتهاء من عملية المراجعة والوصول إلى الرأي وعندما يقرر المراجع أن يكون خطر المراجعة عند أقل مستوى مقبول للخطر فهذا يعني رغبته في أن يكون القوائم المالية أكثر تأكيداً بعدم وجود تحريف جوهرية.

يعود سبب نشوء مخاطر المراجعة لعدة أسباب وأهمها (رفق حيد عطية، ٢٠١٤: ٣٠):

- أ- إن سبب حدوث المخاطر ناتج عن توصل المراجع إلى استنتاجات غير سليمة بخصوص القوائم والبيانات المالية والمحرفة بصورة جوهرية .
- ب- فشل المراجع في اكتشاف التحريفات والأخطاء الجوهرية.
- ج- عدم ملائمة إجراءات المراجعة أو ضعفها سواء كانت إجراءات تحليلية أو تفصيلية
- د- عدم تقدير الأهمية النسبية ما يؤثر في تخطيط عملية المراجعة وحجم أدلة الإثبات.
- هـ- عدم تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية (الطبيعية والرقابية) أو الخطأ في تقييمها أو محاولة تخطيط خطر الاكتشاف بمستوى مرتفع والذي يؤدي إلى أداء إجراءات أقل من اللازم أو الاكتفاء بالإجراءات التحليلية عند القيام بعملية المراجعة أو تخفيض حجم العينة بناءً على ذلك التقييم.

٤/٢: أنواع مخاطر المراجعة واستراتيجيات المراجع الخارجي في تقييمها

يمكن تقسيم مخاطر المراجعة من حيث خضوعها لرقابة المراجع إلى نوعين رئيسيين هما :-

- ❖ مخاطر خاضعة لرقابة المراجع الخارجي وحكمه وتقديره الشخصي
 - ❖ مخاطر غير خاضعة لرقابة المراجع الخارجي وحكمه وتقديره الشخصي
- يعد المراجع الخارجي مسؤولاً عن أداء مهام عملة عن مخاطر خاضعة لرقابته وحكمه وتقديره الشخصي ويتوجب عليه التخطيط لعملية المراجعة وتصميم إجراءات على ضوء تقديره للمخاطر التي قدرها من خلال فهم ودراسة النشاط والبيئة المحيطة وخبرته المهنية في أداء مهام عملية المراجعة، فضلاً عن استقراء أهم الإرشادات المهنية المتعلقة بمخاطر المراجعة (محمد أحمد عباس أحمد، ٢٠١٩: ١٢٦-١٢٧).

أما مكونات مخاطر المراجعة Components Audit Risk فيوجد اتفاق واسع بين الهيئات المهنية والجهات ذات العلاقة حول أنواع مخاطر المراجعة وهي ثلاثة مكونات رئيسية، وقد نص عليها المعيار الدولية رقم ٤٧ الصادر عن AICPA والمعيار رقم ٤٠٠ الصادر عن IFAC والمعيار رقم ٣٠٠ الصادر عن ICAEW حيث أكد مجلس معايير المراجعة الدولية (IAASB) في الفقرة (٣) أن مخاطر المراجعة لها ثلاثة أنواع هي على النحو التالي (يوسف عبد راشد الرباعي، ٢٠٢٠: ١٩):

أ - المخاطر الضمنية (IR) Inherent Risks :-

يطلق البعض عليها المخاطر الملازمة أو الموروثة أو المتأصلة أو الكامنة وأياً كانت التسمية، أما فيما يخص تقدير المخاطر الضمنية فتقتضي عملية تقدير المخاطر الضمنية التعرف على أهم العوامل المسببة لهذا النوع من المخاطر ودراستها وأن يأخذ المراجع الخطوات الآتية بعين الاعتبار) (Arens, Alvin, 2000: 264-266 :-

طبيعة نشاط الوحدة الخاضعة للمراجعة وطبيعة الأخطاء المحتملة

نتائج المراجعة لسنوات السابقة

٤٠ التكاليف المستمر في المراجعة إزاء التكاليف لأول مرة
 ٤١ المعاملات ذات الأطراف متعددة العلاقة والمعاملات غير الاعتيادية (غير الروتينية)
 ٤٢ درجة الاجتهاد المطلوبة لتحديد وتسجيل أرصدة الحسابات والمعاملات بشكل سليم
 ٤٣ درجة قابلية الأصول على الاختلاس أو الغش والسرقة
 ٤٤ خصائص نشاط الوحدة الخاضع للمراجعة.
 وقد أضاف (IFAC, 1998: 41-44) عوامل لها تأثير في تقدير المخاطر الضمنية هي
 ما تضمنته الفقرة ١٢ من المعيار الدولي للتدقيق رقم ٤٠٠ والتي منها:-

- نزاهة الإدارة.
- معدل دوران الإدارة ومجلس الإدارة وخبرتها ومعرفتها في التغيرات الحاصلة فيها خلال الفترة.
- الضغوط غير الاعتيادية على الإدارة، التي قد تدفعها لتقديم بيانات مالية غير سليمة، مثل حدوث حالات فشل في أعمالها، وعدم توفر تمويل كافية لاستمرارها
- ومن خلال ماتقدم من أسباب ترى الباحثة أن الأصول المالية الرديئة تعد أحد أهم البنود التي تعبر عن المخاطر الضمنية لكونها تتصف بعدة صفات وأهمها كونها موروثة وكامنة وتنتقل من سنوات سابقة، فضلاً أنها إمكانية حدوثها كبيرة بسبب حجم التعاملات، فضلاً عن ذلك وجود مساحة كبيرة في الاجتهاد عند التعامل مع هذا البند من جانب ومن جانب آخر يدخل دور الإدارة واضح في وجودها لعدة أسباب أهمها :-

✓ عدم تطبيق السياسات والإجراءات بشكل دقيق وخصوصاً في حالات التعثر.
 ✓ ضعف في الضوابط القانونية والمحاسبية والرقابية موحدة تطبق على الأصول المالية الرديئة في الوحدات الاقتصادية.

✓ فسح المجال أمام الإدارة في وضع الضوابط والتعليمات واتخاذ القرار في حالة وجود تعثر وخصوصاً عندما يتعلق الأمر بالأصول المالية الرديئة.

ب- مخاطر الرقابة (Control Risks (CR

كما وعرفت مخاطر الرقابة بأنها خطر يحدث للحسابات بسبب ضعف في نظام الرقابة الداخلية ولا يمكن السيطرة عليه، ويمكن أن يقل أو ينعدم في حالة كون نظام الرقابة الداخلية قوياً، وغالباً السبب في خطر الرقابة تكون إدارة الوحدة الاقتصادية (فاطمة على مصطفى، ٢٠٢١: ٩٩).

و ترى الباحثة يمكن تعريف مخاطر الرقابة بأنها خطر يحدث بسبب عدم كفاءة نظام الرقابة الداخلية في الوحدة أو فشله في اكتشاف وتصحيح الأخطاء والتلاعب والتزوير المادي في معاملات تجري في الوحدة محل المراجعة، إذ أنه كلما كان نظام الرقابة الداخلية أكثر فاعلية وكفاءة كان هناك احتمال عدم وجود أخطاء أو تلاعب أو تزوير في النظام المحاسبي فضلاً عن عدم وجود مخالفات في السياسات والإجراءات الداخلية للوحدة محل المراجعة. ما يعكس معدل خطر منخفض لمخاطر الرقابة (والعكس صحيح).

وبناءً على ما سبق يمكن استنتاج بأن مخاطر الرقابة هو خطر داخلي ويعتبر مقياساً يعكس تقدير المراجع لمدى كفاءة وفعالية نظام الرقابة الداخلية في منع حدوث الأخطاء أو اكتشافها في حالة وقوعها، ومن هنا يعد خطر الرقابة لصيق في بيئة الوحدة محل المراجعة لذا يتوجب على المراجع

الخارجي الحصول على فهم كاف لإجراءات الرقابة لغرض تطوير خطة المراجعة (محمد أحمد عباس أحمد، ٢٠١٩ : ١٢٧)، ويستوجب على المراجع الخارجي أن يقيم نظام الرقابة الداخلية للوحدة ويتأكد من أنواعها الرقابية الأساسية فهي تقسم إلى أربعة أنواع رئيسية هي: رقابة المنع، ورقابة الاكتشاف، ورقابة التصحيحية، والرقابة الرادعة.

ويمكن القول أن خطر الرقابة ينتج عن خطأ أو مجموعة أخطاء لم تُكشف أو تُعالج في الوقت المناسب، وهذا الخطر لا تخضع لسيطرة المراجع ومسئولية المراجع تكمن في تقدير حجم المخاطر ومحاولة تخفيض خطر الرقابة، لذا يتوجب على المراجع عمل الآتي:- (هالة فائق عزيز احمد ، ٢٠١٤ : ١١-١٩):-

- عمل تقييم أولي لمخاطر الرقابة عن طريق دراسة النظام المحاسبي
 - تحديد مخاطر الرقابة أجراء اختبارات الرقابة كالوصف، الاستقصاء، خرائط المراجعة،
 - تحديد نوع وقت الحصول على أدلة الإثبات.
 - الاهتمام بالعلاقة بين المخاطر و مخاطر الرقابة
- ومن خلال ماتقدم ترى الباحثة أن الأصول المالية الرديئة تعتبر أحد أهم البنود التي لا يكشف عنها نظام الرقابة الداخلية، لكونها بنود غالباً ما تكون موروثية وكامنة وتنتقل من سنة إلى أخرى، فضلاً عن ذلك وجود ضعف في نظام الرقابة الداخلية وعدم إلمام واسع بمفهوم الأصول المالية الرديئة، ومخاطرها، ويوجد مجال واسع للاجتهاد عند التعامل مع الأصول المالية الرديئة لعدم وجود سياسات وإجراءات واضحة ودقيقة للتعامل مع الأصول المالية الرديئة وخصوصاً في حالات التعثر الأمر الذي فسح المجال أمام الإدارة في اتخاذ القرار وغالباً يكون القرار غير صائب، وكل هذه الأسباب هي تحت سيطرة الإدارة وقد لا تظهر بشكل واضح أمام المراجع الخارجي خصوصاً عندما تكون بنود قليلة والأهمية النسبية ضئيلة مما يجعلها تتفاقم على مرور الأعوام.

ج- مخاطر الاكتشاف (D R) Detection Risks

تتعلق مخاطر الاكتشاف بمدى فاعلية الإجراءات التي ينفذها المراجع الخارجي لأجل اكتشاف الأخطاء أثناء أداء مهام عملية المراجعة حيث تم تعريفها بأنها " المخاطر المتمثلة في أن إجراءات المراجعة قد تؤدي بالمراجع لنتيجة مؤاها عدم وجود خطأ في أحد الأرصدة أو في نوع معين من المعاملات في الحقيقة هناك خطأ موجود ويكون جوهرياً إذا اجتمع مع أخطاء في أرصدة أخرى أو نوع آخر من المعاملات (أبو بكر أحمد عبد الله سبيل ٢٠١٥ : ٦٧)

ومن خلال ماتقدم ترى الباحثة أن أهمل تحديد وتقدير خطر الأصول المالية الرديئة في البنوك غالباً ما يكون بسبب إهمال الإدارة أو إغفال نظام الرقابة الداخلية، عدم إلمام الإدارة والقائمين على الرقابة الداخلية بخطر الأصول المالية الرديئة خصوصاً في بداية نشأتها حيث من الممكن لا يظهر أي مؤشر يوضح وجودها ضمن عينة المراجعة ، مما يسهم في زيادة مخاطر عدم الاكتشاف الأمر الذي يجعل المراجع الخارجي يصدر تقرير مفضل ويتعرض للمساءلة القانونية والمهنية، لذا تجد الباحثة ضرورة اعتماد المراجع أسلوب المراجعة المستند إلى المخاطر واعتماد الإجراءات التحليلية عند مراجعة الأصول المالية الرديئة.

ومن مضامين التعريفات السابقة وملولاتها لمكونات مخاطر المراجعة يمكن للباحثة استنباط الآتي:-

➤ تمثل المخاطر الضمنية (الموروثة) العنصر الأول من عناصر مخاطر المراجعة وتشير هذه المخاطر إلى إمكانية حدوث تحريفات مادية في القوائم المالية. ما يوجب على المراجع الخارجي

أن يحددها من خلال فهم طبيعة عمل الوحدة محل المراجعة والأخذ في نظر الاعتبار دراسة وتقييم مدى كفاءة الرقابة الداخلية المطبقة في الوحدة.

➤ أما مخاطر الرقابة تمثل الخطر الثاني والنابع من ضعف الرقابة الداخلية المطبقة في الوحدة محل المراجعة، والمتمثل بعدم إمكانية نظام الرقابة الداخلية في الوحدة من اكتشاف الأخطاء والتلاعبات أو تصحيحه في الوقت المناسب، ما يعكس احتمال وجود الأخطاء والتحريفات الجوهرية في القوائم المالية.

➤ مخاطر الاكتشاف تعبر عن أخفاق إجراءات المراجعة المطبقة من قبل المراجع الخارجي في اكتشاف تلك التلغيفات أو التحريفات الموجودة في القوائم المالية ومخرجات النظام المحاسبي وقرارات الإدارة والنظام الرقابة الداخلية المطبق في الوحدة محل المراجعة، والتي تعد مدخلات لعملية المراجعة الخارجية.

٤/٢ أسلوب المراجعة المستند على مخاطر

بناءً على تطور بيئة الأعمال ظهر أسلوب المراجعة المستند على المخاطر الذي يعتمد أولاً المخاطر ومن ثم تحديد كيفية التخطيط لتخفيضها (غفرأ حازم مصباح، ٢٠١٣، ص: ٤١)، وقد عرف (Griffiths) المراجعة المستندة للمخاطر على أنها منهجية يستخدمها المراجع لتزويد إدارة الوحدة الاقتصادية تأكيداً بأن المخاطر تدار ضمن المستوى المقبول والمحدد مما يساعد المراجع في تحقيق أهدافه من خلال تزويد الوحدة محل المراجعة برأي موضوعي ومستقل يوضح بأن العمليات التي تدار بها المخاطر تتصف بالكفاءة والفعالية، ولتحقيق ذلك فإنه يتطلب من إدارة الوحدة (Griffiths, david, 2006: 26).

أ . تحديد المخاطر الملزمة والمهمة كلها والمستوى المقبول لها .

ب . تقييم المخاطر وترتيبها بحسب الأولويات لتحديد مستوى خطورتها .

ج . تعريف المستوى المقبول للمخاطر الملزمة والمتبقية وتقييمها لغرض تحديد إذا تم تجاوزها أم لا . فعلى مجلس الإدارة الاهتمام بالجوانب الآتية:-

- وضع سياسات ملائمة للرقابة الداخلية والمصادقة على المستوى المخاطر المقبول.
- الاهتمام بالتدريب للإدارة على تحديد وتقييم المخاطر وتصميم نظام الرقابة الداخلية المنفذ لتلك السياسات المصادق عليها من قبل المجلس وتشغيله ومراقبته.

وترى الباحثة أسلوب المراجعة المستند إلى المخاطر أسلوباً علمياً ومهنياً يوجه جهود المراجع نحو المناطق الأكثر خطوره في الوحدة بمختلف مراحل المراجعة سواء عند بناء الخطة أو عند التخطيط أو أثناء التنفيذ وعرض نتائجها ومن جانب آخر تتطلب تطبيق المراجع معايير المراجعة بشكل أوسع وأدق بكافة محاور عملية المراجعة وأنشطة الوحدة محل المراجعة.

لذا تحقق المراجعة المستندة للمخاطر عدداً من المزايا ويمكن حصر أهمها مايلي: (p:2).

(Griffiths 2006) و(ماله فائق عزيز احمد، ٢٠١٥ ص ٥٩) :-

أ . أن تسهم في مراجعة عمليات الوحدة بالكامل.

ب . أن خطة المراجعة، وموارد المراجعة ومتابعة التقارير ستكون موجهة بفاعلية نحو الأخطار التي تتعرض إليها العمليات، والأنشطة، والإدارات، وعلى كفاءة أنظمة الرقابة الداخلية في إدارة هذه المخاطر .

ج . أن إدارة الوحدة محل المراجعة تكون مؤمنة وواثقة بعمليات المراجعة .

د. يزيد خبرة موظفي التدقيق الداخلي وكفاءتهم لقيامهم بتدقيق المالية وغير المالية .
وفقاً لأسلوب المراجعة المستند للمخاطر هو تخفيض مخاطر المراجعة ويمكن تحديد أهم الوسائل التي يستطيع أن يستند إليها لتخفيض المخاطر وأدائها لا سيما فيما يتعلق بمخاطر الاكتشاف لكونها تسهم في الحد من الآثار السلبية لكل من المخاطر الضمنية ومخاطر الرقابة وعلى النحو الآتي (يوسف عبده راشد الرباعي ، ٢٠٠٢: ٦٤):

أ. استعمال أساليب المعاينة الإحصائية.

ب. استعمال الإجراءات التحليلية بوصفها أداة لضبط المخاطر .

ج. التأكد من كفاية وكفاءة أدلة الإثبات بوصفها أداة لضبط المخاطر .

د. اعتماد سياسات وإجراءات رقابة جودة أداء بوصفها أداة لضبط المخاطر .

وقد أشار العديد من الباحثون إلى أن اعتماد خطة للمراجعة باعتماد قياس وتحديد مخاطر المراجعة، وتصميم برنامج مراجعة وفق أسلوب المخاطر يترتب عليه تدني في مخاطر المراجعة لحد المقبول ماينعكس بالارتقاء بجودة المراجعة لكون إجراءات المراجعة المستند إلى المخاطر تهدف لمساعدة المراجع في جمع أدلة تؤدي إلى إبداء رأي فني محايد، وتصميم برنامج المراجعة المستند إلى المخاطر سيتمكن من إخضاع البنود ذات المخاطر العالية إلى وقت أطول واختبارات أكثر ويؤخذ بنظر الاعتبار مراجعة التطورات الحاصلة في طبيعة عمل الوحدة، وتحديد إمكانية التعرض لمخاطر جديدة ومراقبتها وتقييمها ليتمكن من إبداء رأي للجهات المعنية موضحاً فيه ملاحظاته وتوصياته التي تم التوصل إليها خلال عملية المراجعة وتقييم مستوى الأداء والإجراءات الواجب اتخاذها حول بعض الملاحظات، ومن جانب آخر سوف يوضح مستويات جودة المراجعة، ما يعكس وجود علاقة عكسية بين مستويات الجودة ومستوى خطر المراجعة فكل زيادة في مستويات الجودة يؤدي إلى تخفيض بمستوى خطر المراجعة (رشيد محمود رشيد، ٢٠١٨: ٧٠ - ٧١) .

وبرأي الباحثة أن جودة عملية المراجعة المستند إلى المخاطر يركز على قدرة مراجع على اكتشاف الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية والإفصاح عنها في تقريره الأمر الذي سوف يسهم في تدني مخاطر المراجعة من خلال دقة تقدير مخاطر الاكتشاف في وقت مناسب يقلل من خطر المراجعة.

٤/٣ أعداد وتصميم خطة مراجعة المستندة للمخاطر للأصول المالية الرديئة .

لأختلّف مراجعة الأصول المالية الرديئة عن المراحل إنجاز عملية المراجعة ولكنها توجب على المراجع أن تتضمن الخطة المراجعة متطلبات تطبيق IFRS 9. وتصميم خطة للأصول المالية عموماً والخسائر الائتمانية المتوقعة باعتماد أسلوب المراجعة المستند إلى المخاطر، حيث أن أعد برنامج لمراجعة فقد حدد خطوات وهي كالآتي (محمد شفيق متعب ، ٢٠٢١ ص : ٥٧ - ٦١):-

أ- دراسة طبيعة النشاط والتي تتضمن

- ✓ فهم متطلبات المحاسبة والإفصاح عن الأصول المالية الرديئة والخسائر الائتمانية المتوقعة وفهم الأصول المالية التي يتعامل بها البنك والغرض منها والمخاطرها.
- ✓ تحديد مدى الحاجة لمشاركة خبراء ذوي معرفة متخصصة في عملية المراجعة
- ✓ تقييم نظام الرقابة الداخلية للوحدة على الأصول المالية والخسائر الائتمانية المتوقعة
- ✓ فهم منهجية الإدارة لتقييم الأصول المالية وقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة.
- ✓ تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية

ب:- تنفيذ برنامج المراجعة في ضوء متطلبات IFRS 9 تتمثل بما يلي:- اجراءات مراجعة الاصول المالية وفقاً للمعيار واجراءات مراجعة الخسائر الائتمانية المتوقعة

ج:- إصدار تقرير مراجع الخارجي في ضوء متطلبات IFRS 9:- يوضح فيه مدى التمثيل الصادق والعدل للقوائم المالية ومدى مطابقتها لمتطلبات إطار أعداد التقارير المالية، أذ تعتبر الأصول المالية وأدوات الدين وأدوات الملكية والخسائر الائتمانية المتوقعة جزءاً من القوائم المالية، وبموجب معيار المراجعة الدولي ٧٠١ الأمور الرئيسية في المراجعة ليوضح أثر الأصول المالية الرديئة، فضلاً عن تحديد مخاطر قياس القيمة العادلة للأصول المالية والإفصاح ومدى كفاءة وفاعلية نظام الرقابة الداخلية في تصنيف وقياس الأصول المالية، مدى كفاية الإفصاح عن الأصول المالية في القوائم المالية. (يوسف طه ياسين ٢٠١٧، ص ٥١)

ومن خلال العرض المقدم ترى الباحثة يجب على المراجع الخارجي أخذها بنظر الاعتبار عند مراجعة الأصول المالية الرديئة في ضوء تطبيق متطلبات IFRS 9 أن يعتمد المراجع أسلوب المراجعة المستند إلى المخاطر لضمان تنفيذ إجراءات المراجعة تضمن جودة أداء مهني وتعكس بذل العناية المهنية الأزمية ومن جانب آخر تخفض خطر المراجعة للحد المسموح به ما ينعكس على تقليص فجوة التوقع ما بين المراجع ومستخدمي القوائم المالية وبالتحديد عند تنفيذ عملية مراجعة للأصول المالية الرديئة لما لها من خطر كامن يتطلب من المراجع الاهتمام بها لأن أثارها تكون مستقبلية، كما وتوصلت الباحثة أن تبني تطبيق معيار التدقيق الدولي ٧٠١ سيلزم مراجع بأن يفصح عن جميع الأمور الرئيسية والهامة التي توصل إليها أثناء أداء مهام عملية المراجعة، وسيُرشد المراجع حول كيفية تحديد هذه الأمور وكيفية عرضها بقريره ما يسهم بإضافة قيمة مضافة لتقرير المراجع بالنسبة لمستخدمي القوائم المالية، فضلاً عن ذلك سوف تظهر القوائم المالية غير مضللة ومفهومة من قبل المستخدمين.

٥. الإطار العلمي المقترح لمراجعة الأصول المالية الرديئة المقدمة.

نظراً لحداثة مراجعة بند معين ولعدم وجود إطار ومعايير وعدم وجود إلزام قانوني، لذلك قامت الباحثة بعرض الإطار المقترح لمراجعة الأصول المالية الرديئة بغرض تحسين جودة مراجعة القوائم المالية في قطاع البنوك العراقية، ويستند الإطار على معيار رقم ٣٠٠ "التخطيط"، وبيان ممارسة المراجعة الدولي ١٠٠٦ المعدل "مراجعة البيانات المالية للبنوك"، يتمثل الإطار المقترح مجموعة الفروض والمبادئ والمعايير والأساليب والإجراءات العملية لترشد المراجعون عند قيامهم بمراجعة الأصول المالية الرديئة. وتتناول الباحثة الربط بين تقدير المخاطر الأصول المالية الرديئة وتحديد إجراءات المراجعة لها وتدعم الاستجابة للمخاطر في عملية التخطيط الاستراتيجي والتنفيذ للمراجعة.

كما تطرقت الباحثة لمفهوم وبناء إستراتيجية لمراجعة الأصول المالية الرديئة في البنوك، ومراحلها، وأهم متطلبات تحقيقها، وكذلك المعوقات التي تواجه المراجعين وكيفية تلافيها، بإعتماد مجموعة من إستراتيجيات أساسية للمراجعة.

أ- مفهوم إستراتيجية مراجعة الأصول المالية الرديئة: هي منهج يستخدمه المراجع الخارجي في عملية التخطيط لأداء عملية المراجعة بالعناية المهنية ليمنح تأكيد معقول بعدالة القوائم المالية وخلوها من الإخطاء الجوهرية، ويؤكد أن عملية المراجعة تمت بشكل منظم وبأسلوب فعال وكفاً واقتصادي، وذلك من خلال وتصميم مدخل متكامل لمراجعة القوائم المالية بما تتضمنه الأصول المالية الرديئة من مؤشرات وتنفيذها من خلال إجراء الاختبارات الأساسية والاجراءات التحليلية.

ب:- الهدف من مراجعة الأصول المالية الرديئة:- حددت الباحثة الهدف من مراجعة الأصول المالية:- وفقاً معيار المراجعة ٢٠٠ وهو تعزيز درجة ثقة مستخدمي البيانات المالية، ووضع إطار لمراجعة الأصول المالية الرديئة إلى ما يلي:-

- التأكد من قيام الإدارة بالإعتراف والأفصاح عن الأصول المالية الرديئة والتأكد من أن الإفصاح له علاقة مباشرة بالبيانات المالية مع تحديد مدى ملاءمتها لذلك.
- التحقق من الوصول للهدف من مراجعة الأصول المالية الرديئة، بأعتماد خطة لمراجعة سليمة.
- تقييم إفصاحات الإدارة عنها من جانبين: الأول معقولة التقديرات للخسائر الإئتمانية، والثاني مدى ملائمة الإفصاح عنها بالبيانات المالية، بالإضافة إلى:-
- الحصول على أدلة مراجعة كافية ومناسبة تتعلق بالأصول المالية الرديئة.
- مراجعة آلية التطبيقات المحاسبية الخاصة بالمعيار الدولي رقم (٩) ٢٢ لآليات المالية وموقفه من الأصول المالية الرديئة .

• تطبيق الإجراءات التحليلية الخاصة بمراجعة الأصول المالية الرديئة.

ج: دوافع مراجعة الأصول المالية الرديئة : وتعتقد الباحثة أن الخطوة الأولى في تحديد مدى الحاجة لمراجعة الأصول المالية الرديئة، وأهمها مايلي:

١- الإفصاح ضمن القوائم المالية عن الأصول المالية الرديئة وعن السياسات المتبعة عند تقديرها، والتحقق من صحة قياس المكاسب والخسائر الناتجة عنها والإفصاح عنها بما يتلائم ومخاطرها.

٢- التحقق من إستمرارية مهام العمل في المستقبل لما لها من مؤشر واضح وأثرها على مبدأ الإستمرارية في حالة إهمال الأصول المالية الرديئة

٣- التحقق من صحة ومعقولة الممارسات المحاسبية المنفذة بخصوص الأصول المالية الرديئة وإعطاء صوره واضحة عن مدى مصداقية القوائم المالية، مما ينعكس على أصفاء قيمة مضافة لتقرير المراجع الخارجي من خلال عملية إتخاذ القرار السليم من قبل المستفيدين

د: المتطلبات الأساسية لمراجعة الأصول المالية الرديئة : يجب توفرها كي يتمكن المراجعون من القيام بمراجعة الأصول المالية الرديئة في البنك بكفاءة وفعالية، من أهمها:

- توافر فريق لمراجعة الأصول المالية الرديئة مؤهل -علمياً وعملياً-، ولمم بالمعايير الدولية وبآلية تطبيق المعايير المرتبطة بالأصول المالية الرديئة. وترى الباحثة ضرورة الأهتمام بالتدريب المستمر للمراجعين عن طريق إعطائهم دورات تدريبية، أعداد ورش عمل مستمرة
- ضرورة وجود معايير لجودة الأصول المالية ليتم إعداد برنامج مراجعة بالأعتماد عليها.
- تدريب المراجعين على أساليب ووسائل وتقنيات مراجعة وفقاً لمتطلبات معيار (٩) .
- ضرورة تأهيل المراجعين بالجوانب التقنية والفنية بما يناسب العمليات التشغيلية والإئتمانية.
- توافر نظام رقابة الجودة ما يعكس جودة أداء مهني وتبني تطبيق معايير المراجعة الدولية .

هـ: مبادئ مراجعة الأصول المالية الرديئة:- وتجد الباحثة أهم المبادئ لمراجعة الأصول المالية الرديئة بكفاءة وفعالية وماتعكس جودة إداء مهني هي:-

- مبدأ الشمولية: بإعتماد التحليلات لتقديم نظرة شمولية لعملية المراجعة، وتوضح رؤية الإدارة المستقبلية من خلال المراجعة الادارية.
 - مبدأ الاستقلالية: الاستقلالية والحيادية، والنزاهة، والسرية، والثقة، والتميز، والحسم، وسعة الأفق، والاستقلالية، بشقيها الحقيقي والظاهر.
 - مبدأ الموضوعية: إعتماد منهجية لمراجعة ومدعمة بأدلة الاثبات توفر دليل منطقي.
 - مبدأ الدورية والاستمرارية: فاعلية المراجعة وقدرتها على معالجة الإنحرافات، المتعلقة بالأصول المالية الرديئة، وتقادي خطرها المستقبلي .
 - مبدأ الكفاءة ودقة التنفيذ لعملية المراجعة: توفير فريق العمل ذو خبرة ومهاره ومتابعة تنفيذ الخطط أولاً بأول.
 - مبدأ تعدد أساليب وأدوات مراجعة الأصول المالية الرديئة: توافر أدوات وأساليب للمراجعة، وتطوير المهارات، وإيجاد أساليب تتناسب مع التطورات، وتوفير أدوات إنذارات مبكرة للإدارة خاصة بالأصول المالية الرديئة.
 - مبدأ الفحص متعدد الأبعاد: إعتماد المراجعة محاسبياً أو فنياً أو اقتصادياً أو قانونياً.
- و: معايير مراجعة الأصول المالية الرديئة: ترى الباحثة أن معايير المراجعة للأصول المالية الرديئة تتكون من ثلاثة مجموعات اساسية هي:-

١- معايير تتعلق بالنواحي القانونية: وهي تتمثل في توفير القوانين والتشريعات واللوائح في مجال تنظيم اعمال البنوك والصادرة عن البنك المركزي العراقي، ويتمثل الغرض من المعايير القانونية تمكين المراجع الخارجي من التحقق مما إذا كان البنك قد قام بتنفيذ كافة الإلتزامات القابلة بالتطبيق بالنسبة للإنشطة القانونية.

٢- معايير تتعلق بالنواحي المهنية: وتتمثل في الإرشادات والمعايير الدولية التي تصدرها الهيئات والمنظمات المهنية والتي تهتم بإصدار أهم مقتضيات العمل في البنوك، ومعايير تخص أداء مهام عملية المراجعة، ويتطلب من المراجع الخارجي الإلتزام بها وهي:

- معايير المراجعة الدولية أثناء أداء مهام عملية المراجعة، مما يسهم في رفع جودة الاداء المهني للمراجع الخارجي وكذلك معايير المراجعة المحلية الواجب الإلتزام بها وتطبيقها أن وجدت.

- معايير المحاسبة الدولية والإرشادات التي تصدرها الجهات المختصة، وخصوصاً فيما يتعلق بالأصول المالية الرديئة، وقياسها، والإفصاح عنها، وطرق وأدوات القياس.
- معايير بازل الخاصة بالعمل البنكي.
- لوائح وتعليمات البنك المركزي العراقي الخاصة بالأصول المالية الرديئة. أو ما يتعلق بالخسائر الائتمانية.

٣- معايير تتعلق بالنواحي الفنية: وتتمثل هذه المعايير في المقاييس الفنية التي يجب الإلتزام بها عند معالجة الخسائر الائتمانية، وتحديد طرق القياس التي تتناسب كل أصل من الأصول، فضلاً عن الإفصاح بالطريقة التي تتلائم وإعداد القوائم المالية، سواء كانت مكاسب أو خسائر، وتفرض طبيعة مراجعة الأصول المالية الرديئة الحاجة لوجود معايير فنية خاصة صادرة من جهات مهنية، توضح كما يلي:

- المؤشرات والمقاييس المتبعة في البنك لقياس المخاطر المصرفية، وإهمها مخاطر الائتمان ومخاطر السيولةالخ.
- تحديد المعالجات المحاسبية للأصول المالية الرديئة، وكيفية قياسها والاقتصاص عنها في تقرير الإدارة، أو ضمن الايضاحات.
- معرفة طرق معالجة آثار الضائرات الائتمانية، أو انخفاض قيمة الأصول في الحالات الطارئة والية التعامل مع الأصول المالية الرديئة بكفاءة وفعالية وبالإتساق .
- س: معوقات مراجعة الأصول المالية الرديئة: هناك العديد من المعوقات التي قد تؤدي إلى صعوبة في قيام المراجعين بمراجعة الأصول المالية الرديئة بشكل جيد، وتتمثل فيما يلي:
- نقص المعرفة والخبرة الفنية بتطبيق معيار الأدوات المالية رقم (٩)، ووجود نقص في القوانين واللوائح والتشريعات المرتبطة بالأصول المالية الرديئة.
- التأهيل المراجعين ليس مناسباً وكافياً للتوافق مع مشكلات الأصول المالية الرديئة.
- إفتقار المجال المهني لدورات التدريب المستمرة فيما يخص المعايير الدولية سواء كانت معايير المحاسبة الدولية أو معايير المراجعة الدولية.
- عدم وجود معايير خاصة بعملية مراجعة الأصول المالية الرديئة.
- ح: مراحل مراجعة الأصول المالية الرديئة (الإطار المقترح لمراجعة الأصول المالية الرديئة): وهي ثلاثة مراحل أساسية للقيام بمراجعة الأصول المالية الرديئة وهي على النحو الآتي:
- المرحلة الأولى: التخطيط لعملية مراجعة الأصول المالية الرديئة:-** ترى الباحثة أن التخطيط يرتبط بشكل مباشر وبعلاقة طردية من جانب الجودة وبذل العناية المهنية، لأن يعد بناءً متسلسل يحدد محاور عملية مراجعة الأصول المالية الرديئة وتتمثل بما يلي:
- ١- التعرف على طبيعة نشاط البنك وفهم طبيعة المخاطر المحتملة بالأصول المالية الرديئة. ويهتم المراجع الخارجي بدراسة كافة الأمور المالية والقانونية والسياسات والإجراءات المعتمدة من قبل قسم الائتمان وإدارة المخاطر ونظام الرقابة الداخلية، بما يكفل كفاءة وفعالية الأصول المالية الرديئة وعلى أساس اعتماد أسلوب تقييم وتحديد المخاطر من خلال عدة فقرات يعتمدها البنك محل المراجعة وإهمها:-
- معرفة حجم رأس المال ومدى كفايته، وحجم الإستثمارات، وحجم الأصول والالتزامات والمخصصات، وآلية تقدير الأصول المالية الرديئة وفقاً للقيمة العادلة ودراساتها.
- فهم المراجع لكافة ظروف البيئة الإقتصادية والتشريعية السائدة، وظروف السوق القائمة.
- تحديد مدى اعتماد البنك على تطبيق معيار رقم ٩ الأدوات المالية، وما هي السياسات والإجراءات التي يعتمدها البنك عندما يمتلك أصولاً مالية رديئة، وآلية متابعتها والتعامل معها وتخفيض مخاطرها
- الإطلاع على الأهداف الإستراتيجية للبنك وما يسعى لتحقيقه في المستقبل وتوثيق المستندات التي تثبت وتدعم افتراضات الإدارة وخصوصاً للأصول المالية الرديئة.
- ٢- دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية للبنك وتقييم مخاطرها:- والتأكد من وجود إجراءات لمتابعة الأصول المالية الرديئة، وتحديد مواطن القوة والضعف للنظام، وتوصي الباحثة بأختبار نظام الرقابة باستمارة استقصاء وبرأي الباحثة يكون الاختبار من خلال فحص الخطوط الدفاعية للبنك ضمن ثلاثة أقسام لتصل بعدها إلى قسم التدقيق الداخلي. ويمكن إيضاحها على النحو الآتي

❖ **الخط الدفاعي الأول:-** الإقسام التنفيذية والتأكد من فصل الصلاحيات والمسؤوليات.
❖ **الخط الدفاعي الثاني:-** ويتضمن ثلاثة أقسام (الإمتثال، وإدارة المخاطر، وغسل الأموال) والتأكد من توفير المؤشرات للحد من المخاطر.

❖ **الخط الدفاعي الثالث:-** قسم التدقيق الداخلي لمراقبة مدى دقة تنفيذ مهام الإقسام عموماً.
٣- **التأكد من وجود قسم إدارة المخاطر وتقييم مخاطر الأصول المالية الرديئة:-** التحقق من إستراتيجية ادارة المخاطر، وأستقلالية القسم، وتحديد الصلاحيات والمسؤوليات، وفهم السياسات والإجراءات العمل.

٤- **التأكد من وجود للجان المراجعة:** والاطلاع على عملهم، وصلاحياتهم ومسئولياتهم وخصوصاً فيما يخص الأصول المالية الرديئة واهمها:-

- التعرف على المؤشرات التي يتم إعتمادها من قبل لجنة إدارة المخاطر ومدى دقة تطبيقها بالتحديد فيما يخص الأصول المالية الرديئة.
- دور لجان المراجعة في دراسة وتقييم مخاطر الأصول المالية الرديئة ومراحلها.
- هل يعتمد البنك الإهمية النسبية للبند؟ وخصوصاً الأصول المالية الرديئة، وتحديد أثرها على القوائم المالية
- تحديد مدى خطر الأصول المالية الرديئة، وإمكانية الإستجابة للخطر، والسياسات التي يعتمدها البنك عندما يتعرض لخطر الأصول المالية الرديئة. والاطلاع على التقدير المخصص الخاص بالأصول المالية الرديئة، والتأكد من آلية الاحتساب

٥- **تطوير الخطة الشاملة لبرنامج المراجعة للبنك** يشمل بند الأصول المالية الرديئة: نص معيار المراجعة ٣٠٠ على المراجع وضع خطة إستراتيجية شاملة، ويجب تركيز على ما يلي:

أ) **تعقد عمل البنوك وتنوع المخاطر المرتبطة بها.**
ب) **إقرارات الإدارة في كل ما يتعلق ببند الأصول المالية الرديئة وبكل أشكالها:** ويوفر معيار المراجعة (٥٨٠) إرشادات عنها

ج) **عمل المشرفين القائمين على تنفيذ مراجعة الأصول المالية الرديئة:** والتأكد من وجود هيكل كفأ وفعال لقسم الرقابة الداخلية يفحص الأصول وتقييم مخاطرها، ويوفر البيان الدولي للتدقيق ١٠٠٤ إرشادات عن عمل المشرفين .

د) **معاملات الأطراف ذات العلاقة :** يجب على المراجع أن يكون مدركاً لمعاملات البنك وخاصة في مجالات الإقراض والاستثمار، وتكون مسؤولية إدارة البنك تحديد هذه الأطراف والإفصاح عنها، ويوفر معيار المراجعة (٥٥٠) إرشادات عن إعداد الإجراءات الواجب تنفيذها للتحقق من المعاملات، .

هـ) **تقييم الأهمية النسبية:** ولتكون عملية المراجعة كفأه يجب على المراجع أن، يحدد الأهمية النسبية في البنوك، إذ يتوجب على المراجع بند الأصول المالية الرديئة من خلال ما يلي:

- التحقق من أثر الخطأ على الأرباح ورأس المال، بند الأصول المالية الرديئة
- تحديد مؤشرات ووضع مستويات للأهمية النسبية للأخطاء التي ينتج عن عدم الألتزام باللوائح النظامية واهمها مؤشرات للأصول المالية الرديئة .

• التحقق من تأثير معاملات الغير حيث قد يكون لبعض المعاملات علاقة تأثير هام نسبياً على البيانات المالية ومنها الاصول المالية الرديئة.

ويوفر معيار المراجعة (٣٢٠) إرشادات للمراجع الخارجي.

(و) **مخاطر المراجعة:** يعد موضوع مخاطر المراجعة أحد أهم الفقرات التي يتوجب على المراجع الخارجي التركيز عليها عند اداء مهام عملية المراجعة، وخصوصاً لبند الاصول المالية الرديئة. ويجب على المراجع الخارجي التركيز على المخاطر الملازمة، ومخاطر الرقابة . ويمكن القول أن مخاطر الملازمة ومخاطر الرقابة تزداد كلما كانت المعاملات المالية للبنك كبيرة ومعقدة، ولا يستطيع المراجع الخارجي التحكم فيها لذا يتوجب عليه تقييمها، وتصميم الإجراءات الجوهرية المناسبة

يوفر معيار المراجعة (٤٠٠) و(٣١٥) و(٣٣٠) إرشادات تسهم في رفع جودة الاداء .

(ز) **استخدام عمل المراجع الداخلي للبنك:** للمراجع الداخلي دور هام وخصوصاً عند مراجعة بند الاصول المالية الرديئة يتضمن عدة مهام، تعد أهمها:

- فحص مدى تطبيق النظام المحاسبي ونظم الرقابة الداخلية ذات العلاقة بالاصول المالية الرديئة و فحص وسائل القياس والإفصاح عن الاصول المالية الرديئة.
- مراقبة العمليات التي يتم تنفيذها وتقديم التوصيات للإدارة العليا بخصوص الاصول المالية الرديئة.

- توجيه استفسارات خاصة لبنود وأهمها الاصول المالية الرديئة وأجراء اختبارات تفصيلية للمعاملات والأرصدة والإجراءات إذا تطلب الأمر ذلك، ويمكن للمراجع الخارجي الاستفادة من عمل المراجع الداخلي للبنك من خلال التعرف على الجوانب التالية:

- فحص عملية الاقراض شروط القروض القانونية والادارية والموافقات وحدود الاقراض واليه التسديد ، ويقدم تقارير للإدارة حولها، ويجب على المراجع الخارجي الاطلاع على آلية العمل لهذا القسم، وتقييم أدائه.

- التعرف على مخاطر الرقابة التي تم تقييمها وخصوصاً لبند الاصول المالية الرديئة .ودراسة تأثير العوامل البيئية.

- الحصول على تأكيدات مناسبة ومعقول عن التأكد من صحة وسلامة عملية تسجيل المعاملات الخاصة الاصول المالية الرديئة وبشكل مستمر .

ويوفر معيار المراجعة (٦١٠) إرشادات بهذا الشأن.

(ح) **اعتبارات استمرارية البنك:** لذا يجب على المراجع الخارجي مراعاة ما يلي:

- أن يطلب من الإدارة تقييماً لأدائها على الإستمرار والإفصاح عنها في تقريرها وتحديد خططها المستقبلية لفترة(١٢) شهر قادمه، والتركيز على الأصول المالية الرديئة، وتحديد خطة البنك لها بيع أو تخلص أو أي إجراء آخر، ودراسة خطة الادارة لجذولة الديون المتعثرة، والتي منها:
- التحقق من حالات حدوث الانخفاض قيمة الاصول المالية الرديئة، وخصوصاً عندما يكون انخفاضاً كبيراً وملحوظاً في نسب الربحية، ونسب السيولة فضلاً عن مقارنتها مع المعايير الموضوعية والمحددة ضمن قانون المصارف رقم (٩٤) النافذ.

- التحقق من عملية دفع أسعار الفائدة،

- ملاحظة مدى الانخفاض في حجم الودائع بالمقارنة مع بنوك أخرى، أو عمل مقارنة في مصادر التمويل النقدي القصير الأجل، مدى زيادة رصيد الاصول المالية الرديئة فهي ستكون

في بعض الاحيان مؤشرا يشير إلى تزايد مخاطر فقدان الثقة بالبنك ما يؤثر على فرض الاستمرارية.

- الإطلاع على الإجراءات القانونية الخاصة بالاصول المالية الرديئة
- التحقق من تزايد نسب المديونية وبالتحديد (مديونية البنك تجاه البنك المركزية)، الزيادة في الاصول المالية الرديئة او الغير عاملة ما يشير لعدم القدرة على الإستمراره.
- التأكد من ارتفاع درجات المخاطرة التي يواجهها البنك تجاه المقترضين، أو مصادر التمويل الأعتيادية، لكونها تعد مؤشراً حول عدم قدره البنك على الإستمرار في الأجل القصير. وملاحظة التطور السريع في أنشطة وخدمات البنك بالمقارنة مع التطور المخاطر التي يواجهها ودرجة تعقيدها.

وكل ما تقدم هي مؤشرات تثير الشك المهني لدى المراجع الخارجي حول عدم قدره البنك على الإستمرارية.

وجاء المعيار (٥٧٠) ليكون مرشداً للمراجع الخارجي.

وفي ضوء ما سبق ترى الباحثة يتوجب على المراجع الخارجي الأخذ بنظر الإعتبار أثر الفقرات اعلاه كمؤشرات لتقييم المبني لمكونات خطر المراجعة، إذ أنها قد تؤثر على طبيعة وتوقيت ومدى إجراءات عملية المراجعة، فضلاً عن تأثيرها مباشر على رأي المراجع الخارجي.

٦- تكوين فريق عمل من المراجعين المساعدين لإنجاز مهام عملية المراجعة الخاصة بالاصول المالية الرديئة من كادر مؤهل علمياً وعملية .

٧- تحديد أهداف مراجعة الاصول المالية الرديئة: وفقاً لمعايير الإبلاغ المالي رقم (٩) و(٧)، ومقررات بازل والقوانين والسياسات الصادرة من البنك المركزي العراقي.

٨- تحديد استراتيجية لمراجعة الأصول المالية الرديئة: وذلك من خلال تجميع المعلومات اللازمة، ودراسة التقارير السابقة، وإعتماد أسلوب النسب المالية وخصوصاً النسب المعتمدة لمراجعة الأصول المالية في قطاع البنوك، ودراسة السياسات والإجراءات المطبقة فيما يخص الأدوات المالية وكيفية معالجتها بحال تعرضها لحالة خسائر أو هبوط في قيمتها، ليتم وضع إستراتيجية لخطة المراجعة وتحديد العوامل المؤثرة بشكل مباشر على برنامج المراجعة فيما يتعلق بخطر الاصول المالية الرديئة.

٩- تعيين الإجراءات الواجب إتباعها والتوقيت المناسب للقيام بها لمراجعة الأصول المالية الرديئة. وتعد أهم الإجراءات الواجب إتباعها من قبل المراجع الخارجي هي على النحو الاتي:

- التعرف على أوجه النشاط وخصوصاً التمويل والائتماني.
- تحديد أهداف ونطاق ومجالات مراجعة الأصول المالية الرديئة.
- تخطيط وجدولة عملية مراجعة الأصول المالية الرديئة.
- تحديد البرنامج الزمني لمراجعة الأصول المالية الرديئة.
- اختيار فريق كفاً ومؤهل علمياً وعملياً لمراجعة الأصول المالية الرديئة، والاتصال بالخبراء الفنيين في مجال النشاط الائتماني، وتحديد أدوارهم ومسؤوليتاهم.

المرحلة الثانية/ تنفيذ عملية مراجعة الأصول المالية الرديئة:- من خلال الخطوات التالية:-

أ- تنفيذ الاختبارات الأساسية: اعتماد أسلوب لمراجعة الأصول المالية الرديئة واختبار تفاصيل

العمليات والارصدة، وجمع أدلة أثبات للتحقق من معقولية الأصول المالية الرديئة والتأكد من ما يلي : الإكتمال، الوجود، الحدث، الحقوق والالتزامات، التقييم أو التوزيع، العرض والإفصاح وفقاً لمتطلبات المعايير والقوانين والتعليمات من القيام بالاجراءات التالية:

- طلب تقارير الإدارة التنفيذية التي تعد شهرياً أو فصلياً حول العملية الائتمانية، مراجعة السياسات الائتمانية المعتمدة والتأكد من مدى ملائمتها، وتحديد الثغرات والسيئات، ومتابعة عمل لجنة مراجعة الائتمان ومتابعة تصنيف الإئتمان وتحقيق من المخصص، التأكد من التسديدات، ومتابعة تحصيل المستحق وطلب جدول بالديون المشكوك في تحصيلها. تدقيق سجل اسقف الائتمان.

- تدقيق التعاقد للقروض ومقارنة العقد مع استمارة طلب القرض والتأكد من الصيغة القانونية للعقد.

- مراجعة الضمانات المقدمة مقابل القروض، والتأكد من توثيق الكشوفات والضمانات، والتحقق من ملكية العقار بشكل قانوني، والتأكد من عدم استخدام الضمانات سابقاً للحصول على قرض مازال قائم. والتحقق.

- التعرف على أهم المؤشرات المالية المستخدمة بالنسبة للبنك

- مراجعة الية القياس والإفصاح عن الأصول المالية الرديئة.

٢- تحديد العوامل المؤثرة في زيادة الشك المهني ما يتعلق بالأصول المالية الرديئة وهي:

- التأكد من إعداد البنك الموازنة بين المخاطر الائتمانية والربحية المتوقعة، ومخصصات خسائر القروض المحتسبة المؤثرة على الربحية سلباً، والسيولة الموجودة لدى البنك.

- مجالات منح الائتمان من حيث النشاط والتوزيع الجغرافي والتوزيع القوي .

- مؤشرات تقييم الأصول المالية الرديئة كخطر الائتمان، وخطر السيولة، وخطر راس المال

- الثبات في تطبيق المعايير وعوامل ترتبط بالنتائج المستقبلية للبنك وإمكانية الاستمرارية

٣- جمع أدلة الأثبات الكافية والمناسبة: ومعيار المراجعة ٥٠٠ يعد المرشد للمراجع.

٤- إعداد ملخص لكل الاجراءات والملاحظات ونقاط ضعف التي توصل اليها وتحديد

المخاطر ومقترحات المعالجات لها وتأثيرها.

ب- تنفيذ الاجراءات التحليلية: يتطلب من المراجع أن يلاحظ الاعتبارات التالية:

١. التحقق من الائتمانات الممنوحة وكفاءة الجهة التي تم منحها القروض وتصنيفها.

٢. الحصول على أدلة اثبات مناسبة، كالمقارنات في القيمة والمعر.

٣. إجراء مقارنات تتعلق بالأصول المالية الرديئة مع السنوات السابقة.

٤. اجراءات ترتبط بتوفير تحليل معلومات تفصيلية للأصول المالية الرديئة تقدم للإدارة.

١- تنفيذ اختبارات للعمليات والأرصدة وأهمها : التحقق من الوجود، والملكية (الحقوق

والالتزامات)، والاكتمال، والتقويم والتوزيع.

وهنا ترى الباحثة يتوجب على المراجع الخارجي أن يحصل على أدلة إثبات تتلأم مع طبيعة الأصول المالية الرديئة، والتأكد من أفصاح الإدارة عن الأصول المالية الرديئة، سواء في تقريرها أو ضمن الإيضاحات، وكيفية قياسها وفقاً لجودتها، والتحقق من كفاية الإفصاح والعرض للأصول المالية الرديئة من خلال اعتماد محافظ للأصول المالية بما يتوافق مع متطلبات المعيار ٩، والتأكد من

إعتماد سياسة التحوط من قبل الإدارة، وتحديد هدف إستراتيجي له، وتقييم فاعلية إدارة التحوط، وضروره تحديد أسلوب تقدير الخسائر الائتمانية.

٢- خطابات (إقرارات) تمثيل الإدارة Management Representations:

٣- تطبيق بعض الأدوات الخاصة بالإجراءات التحليلية لتحديد بعض المؤشرات: ومنها

- أ) مقارنة ارقام البيانات المالية للسنة الحالية مع سنوات سابقة.
 - ب) مؤشرات التحليل المالي لمخاطر للأصول المالية الرديئة
 - ج) دراسة تقرير مجلس الإدارة وأية إتجاهات سلبية،
 - د) تحليل التطور في قائمة الدخل، والتدفق النقدي، وجدولة الديون المتعثرة.
- ٤- جمع أدلة الإثبات.

٥- اعداد ملخص لكل الإجراءات التحليلية المستخدمة. ويتضمن كافة المؤشرات الخاصة بمراجعة مؤشر لخطر الائتمان، مؤشر لخطر السيولة، مؤشر لخطر رأس المال، وتحديد نقاط ضعف ومواطن الخلل أو الإهمال في القياس والإقصاح للأصول المالية حسب جودتها، كأن تكون أصول غير عاملة أو متعثرة، أو أصول مالية سامية، أو أصول الرديئة والتي توصل إليها المساعدون أثناء أداء مهام عملهم، و تحديد الخطر المحتمل عن كل منها، وإقتراح المعالجات السليمة لكل منها لمحاولة التخفيض من خطرها.

٦- الاتصال بمسؤولي الحوكمة في البنك: يتوجب على المراجع الخارجي الإتصال بمسؤولي الحوكمة لتسليط الضوء على نقاط الضعف الخاصة بالأصول المالية الرديئة ومخاطرها ونقاط الضعف في تطبيقات المحاسبة المطبقة، أو في نظام الرقابة الداخلية، أو في قسم إدارة المخاطر، والتي يتوصل إليها المراجع من خلال تنفيذ أداء مهام عملية المراجعة الأصول المالية الرديئة، ويحصل على أدلة أثبات كافية تمكنه من الحكم على الأصول المالية الرديئة وكيفية معالجتها بأسلوب يتوافق مع تطبيق المعيار الدولي رقم (٩)، ومناقشة الإدارة والوقوف على موقفها من عملية التعديل، أو تغيير بعض السياسات والممارسات المحاسبية التي قد يكون لها أثر جوهري على القوائم المالية، وتحديد نقاط الضعف في تصميم عمل أنظمه الرقابة الداخلية والمحاسبية أو في حالة عدم فهم الإدارة لمتطلبات الإقصاح عن الأصول المالية الرديئة، وبعض المعالجات التي تم إقتراحها ليتمكن من تقليص مخاطرها وخصوصا في حالة عدم وجود فصل واضح لها قد يترتب عليه مخاطر.

وترى الباحثة أنه يجب على المراجع تطبيق الإجراءات التالية لضمان تنفيذ عملية المراجعة الأصول المالية الرديئة بكفاءة:

- القيام بعملية مراجعة الأصول المالية الرديئة وتحديد الإجراءات الأساسية.
- تجميع أدلة الإثبات عن مدى الإلتزام أوعدم الإلتزام بمعايير المحاسبة الدولية واللوائح والقوانين والتشريعات الخاصة بالأدوات المالية وبالتحديد الأصول المالية الرديئة.
- مراقبة أداء وفعالية برنامج مراجعة الأصول المالية الرديئة، وتطويره كل ما دعت الحاجة لذلك.

المرحلة الثالثة/ إعداد تقرير المراجعة:

(أ) **تقرير المراجعة:-** هو رؤيا يقدمها المراجع الخارجي من خلال رأي مصاغ بأسلوب علمي ومهني ووفق معايير المراجعة الدولية (٧٠٠ و ٧٠١) يحدد فيها مدى دقة وسلامة افصاح وعرض الأصول المالية وبالتحديد الأصول المالية الرديئة.

وترى الباحثة أن هدف التقرير هو أظهار دور المراجع في مراجعة البنود التي تشكل خطر على استمرارية نشاط البنك ومن أهمها مراجعة الأصول المالية الرديئة الأمر الذي ينعكس على زيادة مصداقية وموثوقية تلك تقرير المراجع الخارجي، والتأكد للأطراف المستفيدة مدى التمثيل الصادق والعاقل للقوائم والقوائم، لذا يستوجب من المراجع عند إعداد تقرير أن يتضمن فقرة الأمور الأساسية للمراجعة اعتماداً على معيار ٧٠١ ويظهر ضمن الفقرات الأمور الرئيسية مراجعة الأصول المالية كبند أساسي والأصول المالية الرديئة لما لها من أثر على التمثيل الصادق والعاقل للقوائم المالية والأخذ في الحسبان عدة أمور أساسية أهمها ما يلي:-

١. ضرورة قيام المراجع بتطبيق معيار المراجعة ٧٠١ لما يضيفه من قيمة مضافة تخدم الإدارة ومن جانب آخر تمنح والطرف الثالث تأكيد حول دقة وسلامة القياس والعرض للأصول المالية الرديئة وتحديد أثرها على البيانات المالية للبنك.

٢. أن تطبيق معيار المراجعة ٧٠١ يسهم اعتماد المراجع أسلوب المراجعة المستندة إلى المخاطر الأمر الذي يوجب على المراجع دراسة أنشطة البنك جيداً وتحديد مؤشراً على احتمال حدوث إلتزامات طارئة. فضلاً عن مراجعة الأصول المالية التي يتعامل بها البنك ومنها الاستثمارات، الذمم المدينة، والاوراق المالية، والأعتمادات المستندية، بخطابات الضمان كما توجب على المراجع الاطلاع على تقرير قسم الرقابة الداخلية والأقسام الرئيسية ومنها إدارة المخاطر، إدارة الائتمان، الإمتثال، وتقرير لجان المراجعة، ولجنة مراقبة الائتمان، والأطلاع على قراراتهم وسياساتهم للتعامل مع الأصول المالية الرديئة والسامه وغير العاملة عن السنوات سابقة، ويفصح عنها في تقرير المراجع .

٣. تبني المراجع لتطبيق معيار المراجعة ٧٠١ يسهم تقديم أفصاح أوسع وأدق من قبل المراجع الخارجي حول قلب البنك وهو النشاط الائتماني ودراسة الأصول المالية والتي تمثل ما يقارب ٨٠% وتحديد خطر التعثر، والافصاح عن الدعاوي القضائية بسبب التعثر ومراجعة الأصول المالية الأخرى كالاستثمارات والافصاح عن مؤشرات، الذمم المدينة والأفصاح عنها، والاوراق المالية (الأسهم والسندات) والافصاح عن مؤشرات، والأعتمادات المستندية، وخطابات الضمان. وسوف يوفر أفصاح عن الأحداث الطارئة والأحداث اللاحقة المؤثرة على جودة الأصول المالية والأثر المترتبة على الأصول المتعثرة وصولاً إلى الأصول المالية الرديئة.

ومن خلال مراجعة أدبيات المراجعة، والإطلاع عليها من الناحية التطبيقية في القطاع العام والخاص، ومراجعة ديوان الرقابة المالية الاتحادي. توصلت الباحثة أنه لا يوجد تقرير لعملية مراجعة الأصول المالية الرديئة بشكل مستقل.

لذا توصي الباحثة بأن على المراجع الخارجي أن لا ينهي دوره عند أداء مهام عملة وإعداد التقرير فحسب، وإنما يتعين عليه متابعة ما مثبت في تقريره أو تقرير الزميل الذي قام بعملية المراجعة، وملاحظه ما أوصى به في التقرير للسنة السابقة بعملية المراجعة ليتسنى له التأكد من مدى التزام البنك بما ورد في تقرير السنوات السابقة.

دور الإطار المقترح لمراجعة الأصول المالية الرديئة في تحسين جودة مراجعة الأصول المالية:

ترى الباحثة. أن الإطار المقترح لمراجعة الأصول المالية الرديئة والسابق عرضه يؤدي إلى تحسين جودة مراجعة القوائم المالية من خلال:

- ١- تكون الأصول المالية هي السبب الرئيس في إنهيار البنوك وخاصة المتعلقة بالإئتمان وبالتحديد عمليات الإقراض، فضلاً إيجاد حل فعال لأجل دعم البنوك وإستمرارها.
- ٢- بسبب عدم إبداء رأياً مهنيّاً حول الأصول المالية الرديئة ومما نتج عنها من المخاطر التي تعرضت إليها البنوك بسبب الخسائر الائتمانية غير المحتاط إليها
- ٣- ومن هنا جاءت فكرة الدراسة من أجل إقتراح إطار لمراجعة الأصول المالية الرديئة ، وأعدت الباحثة خطة لمراجعة الأصول المالية الرديئة وبرنامج مراجعة الأصول المالية الرديئة
- ٤- من خلال الإطلاع على إبيبات المحاسبة والمراجعة، ودراسة محور الأصول المالية الرديئة وإثرها على القوائم المالية تبين للباحثة أهمية مراجعة الأصول المالية الرديئة بغرض تحسين جودة القوائم المالية من جانبين اساسيين هما:

(أ) من جانب البنك: حيث أن عملية المراجعة تنعكس على إصدار البيانات المالية التي تعبر عن تمثيل صادق وعادل لنتيجة النشاط للبنك والوصول إلى المركز المالي الحقيقي بدون أعباء الأصول المالية الرديئة التي تضخم قيمة المركز المالي.

(ب) أن عملية مراجعة الأصول المالية الرديئة تتطلب من المراجع الخارجي تطبيق العديد من معايير المراجعة الدولية، وذلك بسبب إرتباط الأصول المالية الرديئة بكافة المحاور الرئيسية للبنك، وهو ما يتطلب تأكيد معقول من قبل المراجع يعكس إداء مهام تنفيذ مراجعة الأصول المالية الرديئة، حتى يتمكن المراجع من إبداء رأياً مهنيّاً يستلزم منه تطبيق العديد من معايير المراجعة الدولية وأهمها:

■ معيار ٢٢٠ رقابة الجودة: والذي ينعكس على اشباع رغبات مستخدمي القوائم المالية وبالشكل الذي يضاعف القيمة المضافة التي يمنحها تقرير المراجع الخارجي والمعد من قبل شخص مستقل يتمتع بمهنية عالية مما ينعكس على جودة مراجعة البيانات المالية.

■ معيار ٣٠٠ التخطيط: والذي سوف يستند على عدد من المعايير في تنفيذ عملية التخطيط للمراجعة وأهمها (معيار ٢٥٠ معيار مراعاة الأنظمة واللوائح، ومعيار ٣١٥ التعرف على مخاطر التحريف الجوهرية، معيار ٣٣٠ استجابة المراجع للمخاطر، معيار ٥٥٠ الأطراف ذات العلاقة، معيار ٢٤٠ مسئولية المراجع، معيار ٢٦٠ معيار الاتصال بالمكلفين بالحوكمة، معيار ٥٤٠ مراجعة التقديرات المحاسبية) فضلاً عن المعايير التي سيكون أثر الأصول المالية الرديئة ملموس فيها.

■ معيار ٣٢٠ الأهمية النسبية: تكون الأصول المالية تعد قلب البنوك عموماً وهو ما يتطلب الاهتمام بها أثناء أداء مهام عملية المراجعة ليعكس بذل عناية مهنية وبالمقابل ينعكس على جودة مراجعة القوائم المالية

■ معيار ٥٧٠ فرض الاستمرارية: تعد الأصول المالية الرديئة أحد أهم الأرصده الموروثة التي بحال اهمالها على المدى القريب تسبب خسائر وينعكس تأثيرها على نتيجة النشاط للبنك اما إذ تم اهمالها على المدى البعيد سوف تسبب انهيار البنك.

■ معيار ٥٢٠ الاجراءات التحليلية: تعد الاجراءات التحليلية أحد أهم الاجراءات التي يعتمد عليها المراجع لأجل رفع كفاءة جودة مراجعة القوائم المالية من خلال إعتداد المراجع على

مقارنة البيانات المالية مع السنوات السابقة أو استخدام مؤشرات التحليل المالي للوصول إلى تأكيد حول دقة النتائج التي توصل إليها.

■ معيار ٧٠٠ تكوين الرأي والتقرير، ومعيار ٧٠١ الإبلاغ عن الأمور الرئيسية في المراجعة بتقرير المراجعة.

وترى الباحثة وجود ضرورة قصوى لإصدار مجموعة من التعليمات والمتطلبات التي يسترشد المراجع الخارجي المكلف بمراجعة البنوك في العراق ويتوجب عليه تطبيقها لتعكس جودة إداء مهام عملية المراجعة ومن جانب آخر تواكب عملية توافق المعايير الدولية مع ما تصدرها الهيئات والمنظمات المهنية المختصة، فضلاً عن تحديد أهم الأساليب والإجراءات التي يسترشد بها المراجعون عند قيامهم بمراجعة الأصول المالية الرديئة.

٥- ترى الباحثة أن الإطار المقترح لمراجعة الأصول المالية الرديئة يؤدي إلى تحسين جودة مراجعة القوائم المالية من خلال التنسيق والتكامل في عمل المراجع الخارجي يؤدي لزيادة وكفاءة وفعالية عملية المراجعة جودة الأداء المهني، بما يعود بالنفع على المجتمع وأصحاب المصالح ومستخدمي المعلومات... وغيرهم.

مما سبق ترى الباحثة أن دور الإطار العلمي المقترح لمراجعة الأصول المالية الرديئة في تحسين جودة مراجعة الأصول المالية من خلال دراسة واقع العالم الاقتصادي وجدت الباحثة، أن سبب انهيار البنوك العالمية بعد أزمة العقارات حيث تعد الأصول المالية السبب الرئيس في انهيار البنوك وبالتحديد الإقتراض المتعثر ما ولد خسائر ائتمانية، الأمر الذي ولد حاجة ملحة لأجل الأهتمام بنشاط الائتمان وأيجاد حل دعم البنوك وإستمرارها وجاء معيار المحاسبة الدولي ٩ ليؤكد مبدأ الحيطة والحذر عند التعامل بالأصول المالية ويوجب على احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة للأئتمان. ومن جانب آخر بسبب عدم إيداء المراجع الخارجي رأياً مهنياً حول مدى المخاطر التي تعرضت إليها البنوك بسبب الخسائر الائتمانية غير المحتاط إليها ويسبب عدم التسديد أو إفلاس العملاء.

لذا ترى الباحثة أنه يستوجب على المراجع أن يوضح خطر الأصول المالية الرديئة بشكل مهني بصفته وكيلاً عن البنك وبصفته خبير مؤهل علمياً وعملياً مما يعكس قيمة مضافة بالنسبة للبنك بالتحديد لكونه أعتمد في دراسة البيانات المالية على مراجع خارجي يتصف بالكفاءة والمهنية ومن ثم جودة مراجعة القوائم المالية.

النتائج :

١- تعد الأصول المالية الرديئة من المواضيع الحديثة لكونها تسبب انهيار للبنوك ولها تأثير سلبي على التمثيل الصادق والعاقل للقوائم المالية في البنوك، ومن جانب آخر أثرها السلبي على رأي المراجع الخارجي.

٢- تُرجع أهمية الأصول المالية الرديئة لأن العالم مر بمرحلة من الانهيار المالي في عام ٢٠٠٨ مما أولد حاجة لإيجاد حل وبدأت المنظمات المهنية بدراسة تعديل المعيار الإبلاغ المالي ٣٩ وأصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS9 ليوفر إطاراً عاماً للعديد من الأمور الأساسية التي تخص الأدوات المالية.

٣- أن اعتماد الإطار العلمي المقترح لمراجعة الأصول المالية الرديئة يؤثر في تحسين ودقة تقييم نظام الرقابة وتحديد مدى الاعتماد على المراجع الداخلي في مهام عملية المراجعة وتخطيط وفقاً الأهمية النسبية وتقدير احتمالية حدوث الأخطاء .

٤- أن اعتماد البرنامج المقترح لمراجعة الأصول المالية الرديئة ينعكس على تحسين دقة تقييم مخاطر الاكتشاف، واعتماد المراجع على الإجراءات التحليلية ودورها في اكتشاف الأخطاء الجوهرية في الأصول المالية الرديئة كونها تتطلب دقة في الاحتساب، فضلاً عن كونها حساب لم يتم مراجعته من قبل الرقابة الداخلية في البنك ما يتطلب من المراجع الخارجي اعتبار مراجعة الأصول المالية الرديئة من الأمور الأساسية ومناقشة أهم ما يتوصل إليه المراجع الخارجي مع لجنة الحوكمة في البنك، فضلاً عن أن يتضمن تقريره فقرات عن الأصول المالية الرديئة .

٥- وجود قصور من قبل المراجع الخارجي لعد اعتماد أسلوب المراجعة المستند إلى المخاطر تنفيذاً لمتطلبات معيار المراجعة ٣١٥، فضلاً عن عدم إفصاح المراجع عن مخاطر الأصول المالية الرديئة، وجدت الباحثة أن أغلب المراجعين لا يعتمدون أسلوب الإفصاح عن الأصول المالية الرديئة في التقرير.

التوصيات:

٦- ضرورة معرفة إدارة البنك بمدى أهمية موضوع الأصول المالية الرديئة وخطرها على الأمد البعيد، وأثر على نتيجة نشاطها ومصادقية قوائمها المالية، فضلاً عن ضرورة الإفصاح عنها بصورة ملائمة في القوائم المالية ضمن الإيضاحات والملاحظات التفسيرية المتممة.

٧- ضرورة اعتماد المراجع أسلوب المراجعة المستند إلى المخاطر بشكل متكامل على جميع بنود البنك والاهتمام بشكل خاص بالأصول المالية الرديئة .

٨- يتوجب على المراجع الخارجي أن يتضمن برنامج المراجعة أسئلة لتقييم فرض الاستمرارية ضمن فقرة الإبلاغ عن الأمور الرئيسية للمراجعة لتطبيق معيار المراجعة الدولي رقم ٧٠١ ما يعكس جودة في الأداء المهني للمراجع الخارجي.

٩- أن اعتماد قائمة استقصاء لفحص نظام الرقابة الداخلية للبنك مع تطبيق المعايير الدولية ليشمل دراسة المخاطر الموروثة وأهمها الأصول المالية الرديئة. وتوثيقها ضمن أوراق العمل.

١٠- عندما يوصي المراجع الخارجي بالفقرات الخاصة بالأصول المالية الرديئة وبكل أشكالها في حالة ملاحظة تدني قيمتها السوقية بشكل متكرر أو الضمانات المقدمة غير صلبة وغير رصينة أو غير كافية مانسهم في رسم الرؤيا المستقبلية والتخطيط المستقبلي بتغيير السياسات والإجراءات التي يعتمد عليها البنك ويتجاوز خطر واضح فضلاً عن ذلك يكون قد أضاف قيمة مضافة لتقريره ليكون له أثر على نشاط البنك للمستقبلي.

١١- توصي الباحثة بضرورة أن يفصح المراجع على الدعاوي المقامة بسبب التعثر لكونها تعد أسلوباً للتأكد من الديون وخصوصاً بحالة تطبيق المعيار ٩ لكونها تعد أحد أساليب التأكد من نقل

الأصول من مرحلة إلى أخرى وبشكل قانوني وتعد أداة بيد المراجع الخارجي للتحقق من مبلغ الائتمان المتعثر والاستفسار عن حالات تكرار التعثر.

١٢- تبني المراجع الخارجي تطبيق البرنامج المقترح لمراجعة الأصول المالية الرديئة، كونه معد وفق أطر المراجعة الحديثة باعتماد أسلوب المراجعة المستند إلى المخاطر واختيار الإجراءات التحليلية المناسبة وذلك بعد تحليل مخاطر المراجعة لكونها تُعد ملائمة لمواكبة التغيرات والتطورات السريعة للأنشطة البنكية في ظل الأنظمة التقليدية المعمول بها، فضلاً عن كونه معد وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية ومعايير المراجعة الدولية من أجل توفر أطار ملائماً لمواجهة مخاطر المراجعة والجاهزية والاستجابة لها .

قائمة المراجع

- ١- إبراهيم الكراسنة، أطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، ٢٠٠٦.
- ٢- ابو بكر أحمد عبد الله سبيل (٢٠١٥)، دور المراجعة التحليلية في الحد من مخاطر المراجعة، رسالة ماجستير جامعة النيلين كلية الدراسات العليا السودان .
- ٣- إسراء على جاسم العكيلي، "تأثير حيافة الموجودات السامة في المركز المالي وانعكاسه على القيمة لأسهم القطاع المصرفي العراقي"، رسالة ماجستير في المحاسبة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة واسط، ٢٠٢١.
- ٤- خالد ياسين القيسي (٢٠١٩) "الأصول السامة" مجلة المحاسب القانوني العدد السادس- صادرة عن الجمعية العراقية للمحاسبين القانونيين، السنة السادسة- تشرين الاول- اكتوبر.
- ٥- رشيد محمود رشيد (٢٠١٨) "أثر منهجية التدقيق المستند الى المخاطر على جودة التدقيق" بحث تطبيقي في عينة من شركات القطاع العام والمختلط في العراق رسالة ماجستير في المحاسبة القانونية، المعهد العربي للمحاسبين القانونيين، بغداد.
- ٦- رفيق حميد عطية الكعبي، الأهمية النسبية لمخاطر التدقيق ودورها في جودة عمل المدقق الخارجي، رسالة ماجستير في المحاسبة، المعهد العربي للمحاسبين القانونيين، بغداد، لسنة ٢٠١٤.
- ٧- سجي اكرم عبد الرزاق الشخيلي (٢٠٢١) جودة الإبلاغ المالي للمصارف العراقية في ظل تبني معيار IFRS 9 وانعكاسها على قرارات المستثمرين جزء من متطلبات درجة دكتوراه فلسفة في المحاسبة- جامعة جامعة بغداد -كلية الادارة والاقتصاد.
- ٨- طارق عبد العال حماده (٢٠١١)، "دليل تطبيق معايير المحاسبة الدولية والمعايير العربية المتوافقة معها" الجزء الأول، الدار الجامعية للنشر، الاسكندرية -جمهورية مصر العربية .
- ٩- عباس كامل جودة المالي (٢٠١٥) إطار مقترح للقياس والإفصاح المحاسبي عن المشتقات المالية في ظل معايير المحاسبة الدولية- بحث تطبيقي، رسالة ماجستير في المحاسبة القانونية، المعهد العربي للمحاسبين القانونيين، بغداد.

- ١٠- عفراء حازم مصباح(٢٠١٣) "دور التدقيق المستند الى المخاطر في رفع جودة اداء مراقبي الحسابات" بحث تطبيقي، رسالة ماجستير محاسبة قانونية، المعهد العربي للمحاسبين القانونيين بغداد.
- ١١- علي ناظم مهدي الجنابي، "دور أخلاقيات الملوك المهني للمدقق الداخلي في تقييم وتحسين فاعلية إدارة مخاطر الأصول السامة دراسة تطبيقية" رسالة ماجستير في المحاسبة، كلية الإدارة والاقتصاد بجامعة الكوفة، العراق، ١٢٠١٩
- ١٢- فاطمة علي مصطفى عمر، أثر قياس وتقدير مخاطر المراجعة على جودة تقارير المراجع الخارجي من وجهة نظر المراجعين دراسة حالة ولاية الخرطوم، مجلة القارم للدراسات الاقتصادية والاجتماعية _ مركز بحوث والدراسات دول حوض البحر الاحمر ،جامعة الحضارة ٢٠٢١
- ١٣- مجلس معايير المحاسبة الدولية، ٢٠١٨، "المعايير الدولية لأعداد التقارير المالية" مترجمة المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين، السعودية.
- ١٤- محمد ابو نصار & جمعة حميدات، "معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية"، ط٣، دار وائل للنشر، عمان، الاردن، ٢٠١٨
- ١٥- محمد أحمد عباس أحمد(٢٠١٩)، أثر العوامل الشخصية والتنظيمية على كفاءة وفعالية أداء المراجع الداخلي لتحسين جودة المراجعة المبنية على المخاطر، مجلة البحوث المالية والتجارية، المجلد ٠٤، العدد ٠١، جامعة بورسعيد- كلية التجارة .
- ١٦- محمد شفيق متعب(٢٠٢١)، تأثير تطبيق معيار الادوات المالية IFRS٩ على برنامج و تقرير مراقب الحسابات، جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير علوم في المحاسبة رسالة مقدمة الى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد-جامعة بغداد.
- ١٧- محمد عبد الحميد محمد عطية(٢٠١٤)، "موسوعة معايير المحاسبة الدولية" الجزء الأول: دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر، مصر .
- ١٨- المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ "الادوات المالية" Deloitte، جمعية المحاسبين القانونيين اليمنيين المنشورة على الشبكة العنكبوتية، نوفمبر، ٢٠١٨،
- ١٩- ندى كاكي بيره لوائي، "القياس والإفصاح المحاسبي عن الموجودات والمطلوبات المحتملة والمخصصات وانعكاساتها على خاصية التمثيل الصادق، رسالة دكتوراه في المحاسبة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العراق. ٢٠١٦.
- ٢٠- هالة فائق عزيز احمد(٢٠١٤) "أثر منهج التدقيق المستند للمخاطر في أعداد برنامج التدقيق الخارجي بحث تطبيقي في الشركة العامة للأسواق المركزية، مقدم الى مجلس الأمناء المعهد العربي للمحاسبين القانونيين كجزء من متطلبات نيل شهادة المحاسبة القانونية، بغداد
- ٢١- هاني عبد المقصود منصور، "أطار مقترح للمحاسبة عن المشتقات المالية وأثرها علي قيمة المنشأة، دراسة تطبيقية، رسالة ماجستير في المحاسبة، كلية التجارة، جامعة دمياط، ٢٠١٦.

٢٢- هيا اياد على(٢٠٢٠)تأثير تبني معيار التدقيق الدولي(٧٠١) في جودة تقرير المدقق في البيئة العراقية"وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير العلوم في المحاسبة رسالة مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد / جامعة بغداد.

٢٣- يوسف طه ياسين(٢٠١٧)" تأثير تطبيق متطلبات القياس والإفصاح لمعايير الادوات المالية الدولية في نطاق التدقيق ومسؤوليات المدقق"رسالة ماجستير في تقنيات المالية والمحاسبة،الكلية التقنية الإدارية،الجامعة التقنية الوسطى- العراق.

٢٤- يوسف عبده راشد الرباعي(٢٠٠٢)"مخاطر التدقيق وأثرها في مصداقية النتائج"رسالة وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير علوم في المحاسبة ، مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد بالجامعة المستنصرية ، العراق ١

المصادر الاجنبية:-

- 1- International Federation of Accountants (IFAC), "HandBook: Technical Pronouncements", IFAC, New York, 1998, p123
- 2- Arens, Alvin A & James K. Loebbecke "Auditing An Integrated Approach", 8th ed., Prentice -Hall, Inc., New Jersey, 2000 , pp: 264-266
- 3- Donald E. Kieso & J. Waygandt, "Intermediate Accounting", Eleventh Edition, 2015.
- 4- Elliot ,D.J." Bad Bank "Nationalization, "Guaranteeing Toxic Assets": Choosing Among The Options. Initiative On Business And Public Policy at Brookings
- 5- Francesco Muriana Sebastiano Mazzù A Stratgic Approach to Non-performing Loans Treatment in Banking: Options and Rules for Decision - Marking International Research Journal of Finance and Economics" University of Catania, Catania, Italy " ISSN 1450-2887 Issue 166 March, 2018.
- 6- Griffiths, david (2006):risk based internal auditing,three views on implementation : www.interalaudit.biz
- 7- IPSAB 2010 HANDBOOK OF INTERNATIONAL PUBLIC SECTOR ACCOUNTING PRONOUNCEMENT
- 8- Jean Casta - François Casta ,Paget-Blan Lejard Eric, The Implementation of the IFRS 9 in Banking Industry " The 15th Workshop on European Financial Reporting, Vienne, Austria , Aug 2019 .
- 9- Loughran, Maier, (2013): Intermediates Accounting, 1st Ed, John Wiley & Sons Inc, USA.
- 10- Loughran, Maier, Intermediates Accounting, 1 st Ed, John Wiley & Sons Inc, USA, (2013
- 11- Nadia, Cipullo, and Rosa, Vinciguerr" ,The impact of IFRS 9and IFRS 7on liquidity in banks: Theoretical aspects"International Conference on Accounting Studies, ICAS, Kuala Lumpur, Malaysia, Procedia - Social and Behavioral Sciences, 18-19 August 2014
- 12- Public Sector Accounting Board,(PSAB) Assets, Contingent Assets and Contractual Rights, Canada, 2013
- 13- Sukul B."Non Performing Assets (NPAs):Acomparatve Analysis of Selected Sector- 2017. p:47.

- 14- Williams, P., Leonard, The Management Audit, Prentice-Hall Inc, England. (2003), p:133
- 15- www. Cambridge Academic University , 2016